مجلة جامعة أم القرى
لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية
الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill

دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية: تجربة مجموعة البنك الدولي أنموذجًا

Integrating Behavioral Economics Insights in Development Programs: The Case of the World Bank Group Model

د. عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد*
الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد، كلية الأنظمة والاقتصاد الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

Dr. Abdul Qayyum bin Abdul Aziz bin Muhammad*
Assistant Professor in the Department of Economics, Faculty of Systems and Economics, Islamic University of Madina, Madina, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 9/1/2024 تاريخ ارسال التعديلات: 27/1/2024 تاريخ القبول: 5/2/2024

Received:9/1/2024 Revised:27/1/2024 Accepted:5/2/2024

الملخص:

تهدف الدراسة إلى مناقشة مفهوم الاقتصاد السلوكي، وتحديد روابطه بالاقتصاد الإسلامي، مع بحث آليات توظيف رؤى الاقتصاد السلوكي في الجهود الإنمائية، وتقديم مقترح لدمج هذه الرؤى في أعمال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت الدراسة مجموعة من التجارب الدولية لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية بالتركيز على تجربة وحدة الاقتصاد السلوكي في مجموعة البنك الدولي، وأسفرت النتائج عن التأكيد على أهمية الاستفادة من رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي، وجدوى توظيفها في الجهود الإنمائية؛ لإسهامها الفعال في فهم واقع السلوك البشري، وآليات حفزه نحو السلوكيات والخيارات المنشودة؛ مما يمكن صناع السياسات والعاملين في مجال التنمية من رفع كفاءة السياسات الإنمائية، وتعظيم مستوى الإفادة منها، وتوصي الدراسة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتطوير سياساتها الإنمائية عبر استحداث قسم الاقتصاد السلوكي ضمن أقسام برنامج التمكين الاقتصادي بالبنك، كما توصي الهيئة العامة للأوقاف والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بتوظيف العلوم السلوكية كأداة مكملة للسياسات التقليدية في تحقيق المستهدفات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي، الرؤى السلوكية، البنك الدولي، التمكين الاقتصادي، التمويل الإسلامي.

Abstract:

The study aims to discuss the concept of behavioral economics, identify its connections with Islamic economics, and explore mechanisms for employing behavioral economics insights in development efforts. It presents a proposed framework for integrating behavioral economics perspectives into the operations of the Islamic Development Bank Group. To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was employed, examining various international experiences in integrating behavioral economics into development programs, with a focus on the experience of the Behavioral Economics Unit at the World Bank Group. The study's results confirm the importance of leveraging behavioral economics insights and their practicality in development efforts. They contribute effectively to understanding human behavior, motivating desired behaviors and choices, enhancing the efficiency of development policies, and maximizing their impact. The study recommends that the Islamic Development Bank Group enhance its developmental policies by establishing a Behavioral Economics Department within the Economic Empowerment Program.

Keywords: Behavioral Economics, Behavioral Insights, World Bank, Economic Empowerment, Islamic Finance.

***المؤلف المراسل:** عبد القيوم بن عبد العزيز بن محمد
البريد الالكتروني الرسمي: 900592@iu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/si61532919
1658-8738 / © 2024 by the Authors.
Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة:

تفترض النظريات الاقتصادية التقليدية أن الأفراد يتخذون قراراتهم بشكل عقلاني بناءً على حسابات منطقية لتعظيم المنفعة، إلا أن الأبحاث الحديثة في مجالات متنوعة كشفت عن رؤى مهمة حول كيفية تفكير البشر وكيفية اتخاذهم للقرارات، وظهر توجه الاقتصاد السلوكي الذي يقترح أن عملية اتخاذ القرار نادراً ما تحدث بالشكل المنطقي والحسابي الذي تفترضه النظريات الاقتصادية التقليدية، وبدلاً من ذلك، يتبع الأفراد التفكير التلقائي، وعند اتخاذهم للقرار، يعتمدون عادةً على ما يخطر في ذهنهم بدون مجهود كبير، فمفاهيم الاقتصاد السلوكي تعتمد في آلية التحفيز أو الوكز Nudge على فرضية أن الأفراد لا يمتلكون تلك الرشادة الاقتصادية الجامدة (فرضية النيوكلاسيك) وأن لديهم تفضيلات غير نمطية(1)، وبالتالي، فإن السلوك البشري واتخاذ القرارات الاقتصادية يتأثران بعدد من العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية، وليس فقط بالحسابات المنطقية للمنفعة كما افترضت النظريات التقليدية، كما أنه يجب مراعاة هذه الرؤى السلوكية عند تصميم السياسات والبرامج لضمان فاعليتها.

ومن بين أهم المجالات التي تستهدفها هذه السياسات والبرامج كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، إذ يمكن تبعًا لهذا الطرح أن تغفل النماذج التقليدية عن تفاصيل اتخاذ القرار في المجتمعات المحرومة، في حين يكشف الاقتصاد السلوكي عن الحواجز النفسية التي تعيق الأفراد من المشاركة في أنشطة اقتصادية مفيدة، لذلك، من المهم وضع سياسات مالية واقتصادية تراعي هذه الأنماط السلوكية وتعمل على بناء الثقة وتشجيع المشاركة، ومثال ذلك إمكانية مساهمة برامج الدعم والإعانات الموجهة، وتوفير التمويل الصغير، وضمانات الودائع، في التغلب على مخاوف الأفراد ودفعهم نحو مشاركة أكبر في الاقتصاد، مما يعزز النمو الاقتصادي الشامل.

تبعًا لذلك، فإن توظيف رؤى الاقتصاد السلوكي في جهود التنمية ليس مجرد خيار ولكنه ضرورة بسبب قدرتها على إنشاء تدخلات قوية ومستدامة ومتمحورة حول الإنسان، فعلى سبيل المثال، قد تفشل برامج الرعاية الصحية بسبب عدم مراعاة المعتقدات الثقافية للمجتمع المستهدف، ولكن من خلال تبني مبادئ الاقتصاد السلوكي، يمكن تصميم التدخلات بما يتناغم مع السياق المحلي وخصائص وتجارب الأفراد، مما يعزز فرص نجاح هذه البرامج وتحقيق أثر إيجابي مستدام.

من ناحية أخرى، من المعلوم أن أحد أهم الأهداف السامية للاقتصاد الإسلامي هو التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الشاملة، وتظهر هنا إمكانية الانفتاح على المدارس الفكرية المعاصرة التي تثري الخطاب الاقتصادي الإسلامي، وتُعد مدرسة الاقتصاد السلوكي إحدى المدارس التي يمكن الاستفادة من رؤاها في تطوير أدوات وآليات أكثر فاعلية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والحد من الفقر من منظور يراعي خصوصية المجتمعات الإسلامية، فمن المهم خلال هذه المرحلة المتقدمة من تطور العلوم السلوكية الاستفادة من رؤى الاقتصاد السلوكي في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية والتمويلية، بما يتماشى مع المقاصد الشرعية، ويخدم أهداف التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تقديم فهم أعمق لعملية اتخاذ القرار في سياق التنمية، حيث يقدم إسهاماً في مجال الاقتصاد السلوكي وتطبيقه في سياق البرامج الإنمائية، مع الالتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتتيح تجربة مجموعة البنك الدولي في دمج هذه الرؤى في برامجها الإنمائية نموذجاً ملهماً يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في السياق الإسلامي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- عرض أهم رؤى الاقتصاد السلوكي ذات الصلة ببرامج التنمية؛
- عرض تجارب مجموعة البنك الدولي في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في برامج التنمية؛
- تقديم مقترح لتطوير برنامج التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برؤى الاقتصاد السلوكي.

مشكلة البحث:

يقدم هذا البحث نظرةً واقعيةً على كيفية تطبيق الرؤى السلوكية في سياسات التنمية، وكيف يمكن لفهم الأفراد للتجارب الجديدة ووسائل التفكير أن يساهم في تحسين العديد من المجالات مثل تنمية الطفولة المبكرة، والأسرة، والإنتاجية، والصحة، وتغير المناخ، وكيف لتعديلات بسيطة في سياق صنع القرار وتصميم الإجراءات أن تحسن حياة الأفراد، كما يطرح البحث إمكانية تقديم مساهمة إضافية في مجال الاقتصاد الإسلامي من خلال فتح آفاق جديدة للنقاش حول إمكانيات دمج الرؤى السلوكية مع مبادئ التمويل الإسلامي، فبينما تركز الدراسة على تجربة البنك الدولي، فإنها تُثير تساؤلات حول كيفية توظيف هذه الرؤى في سياق التمويل الإسلامي لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإمكانية إثراء الخطاب الاقتصادي

---

(1) "توظيف آلية الوكز لرفع الفعالية التنموية لقطاع الاقتصاد الإسلامي في الكويت"، فياض عبد المنعم حسنين، الفعالية الاقتصادية بعنوان الوكز السلوكي، قطاع التخطيط والتطوير، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مركز الكويت الاقتصادي الإسلامي، (2019).

الإسلامي من خلال دمج الأفكار والرؤى من المدارس الفكرية المعاصرة، مثل مدرسة الاقتصاد السلوكي، ويركز البحث على تجربة مجموعة البنك الدولي من أجل معالجة التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية لرفع فعاليتها وتحسين نتائجها؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاقتصاد السلوكي، وما روابطه بالاقتصاد الإسلامي؟
- ما أهمية استخدام رؤى الاقتصاد السلوكي في السياسات والبرامج الإنمائية؟
- ما المقترح لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في أعمال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؟

منهج البحث:

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي عند تناول الاقتصاد السلوكي والمفاهيم ذات العلاقة به، وفي عرض تجربة مجموعة البنك الدولي في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية، وفي تقديم المقترح لتطوير برنامج التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برؤى الاقتصاد السلوكي، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي يستخدم استقراء المعطيات الواردة في دراسات الحالة وعرض التجارب.

الدراسات السابقة:

دراسة (Datta and Mullainathan, 2014) [2]: تمحورت هذه الدراسة حول التصميم السلوكي وتطبيقه في برامج التنمية، حيث تناقش كيف يمكن لفهم السلوك البشري أن يحسّن تصميم هذه البرامج، ويستعرض المقال أولاً الاقتصاديات السلوكية ورؤاها حول اتخاذ القرارات البشرية، ليؤكد بعد ذلك أنه يمكن استخدام هذه الرؤى لتصميم برامج تنمية أكثر فعالية، ويقدم أمثلة على كيفية استخدام الاقتصاديات السلوكية لتحسين البرامج في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة، كما تتناول الدراسة أهمية تشخيص التحديات السلوكية التي تحاول البرنامج التعامل معها بعناية، وبعض المبادئ العامة لتصميم برامج تنمية فعّالة بناءً على الاقتصاديات السلوكية.

دراسة (Demeritt and Hoff, 2015) [3]: جاءت هذه الدراسة بعنوان "المعجزات الصغيرة – رؤى سلوكية لتحسين سياسات التنمية"، وتمحورت حول تقرير التنمية العالمي لسنة 2015، وتطرح الدراسة فكرة أن التقديرات التقليدية لسياسات التنمية التي تفترض اتخاذ قرارات منطقية، هي مفاهيم خاطئة، وأن دمج الاقتصاديات السلوكية يمكن أن يعزز فعالية البرامج، وتسلط الدراسة الضوء على التحيزات في اتخاذ القرارات، والأوضاع الاجتماعية، والإطار الذهني، وآليات الالتزام كعوامل حاسمة، وتقدم الدراسة أمثلة من المجالات الصحية والمالية والتعليم والبيئة تجسد كيف يمكن للدفعات السلوكية أن تؤثر إيجاباً، مع التأكيد على ضرورة الاختبار الدقيق، وتستنتج الدراسة أن دمج الرؤى السلوكية في سياسات التنمية يحمل وعد تحقيق نتائج أفضل على مستوى العالم، وأن التركيز على البلدان النامية يبرز أهمية هذه الرؤى على نطاق واسع.

دراسة (Demeritt and Hoff, 2018) [4]: تناولت هذه الدراسة تطور الاقتصاد السلوكي على مر العصور، وكيف تحدى الافتراضات الاقتصادية الرئيسة حول العقلانية والمصلحة الذاتية، وميزت الدراسة بين اتجاهين: الأول يركز على التحيزات الإدراكية والخواطر، والآخر يركز على الثقافة والنماذج العقلية، ومن خلال تتبع مساهمات مفكرين مثل آدم سميث وكارل ماركس، تسلط الدراسة الضوء على إدراكهم للعوامل النفسية في التنمية الاقتصادية، ويربط الباحثان بين اقتصاديات التطوير السلوكية وعلوم الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة، مع التأكيد على إثراء هذه العلاقات التعددية، وفي الختام، تدعو الدراسة إلى نهج متعدد التخصصات وشامل في اقتصاديات التنمية، يعتمد على رؤى الاقتصاد السلوكي وغيرها من العلوم الاجتماعية لشرح أفضل لتنوع سلوك الإنسان ونتائج التنمية.

دراسة (الأفندي، 2019) [5]: ركزت هذه الدراسة على الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد السلوكي، مع تحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد السلوكي وعلم الاقتصاد التقليدي، موضحةً أن الأول فرع مكمل للثاني وليس بديلًا عنه، ومن ثم قيمت الدراسة مستوى التقارب بين الاقتصاد السلوكي ومنهجية التحليل في الاقتصاد الإسلامي، ووجدت أن هناك جسرًا جديدًا للتواصل بين الاقتصادين التقليدي والإسلامي ساهم الاقتصاد السلوكي في بنائه، حيث يرى الباحث أن المفاهيم الجديدة التي يطرحها الاقتصاد السلوكي هي بمثابة إعادة اكتشاف لدور القيم والأخلاق والمحددات النفسية التي كانت الشريعة الإسلامية السباقة في الحث عليها.

دراسة (Kremer et al.,2019) [6]: تتناول هذه الدراسة تطبيق رؤى الاقتصاد السلوكي لتعزيز نتائج التنمية في مختلف القطاعات، بما في

---

[2] Demeritt, Allison, and Karla Hoff. "The making of behavioral development economics." *History of Political Economy* 50, no. S1 (2018): 303-322.

[3] Demeritt, Allison, and Karla Hoff. "“Small Miracles”—Behavioral Insights to Improve Development Policy: The World Development Report 2015." In *Contemporary Issues in Development Economics*, pp. 19-43. London: Palgrave Macmillan UK, 2016.

[4] Demeritt, Allison, and Karla Hoff. "The making of behavioral development economics." Op. Cit.

[5] "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي"، الأفندي محمد أحمد، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 3، المجلد 25، 2019، 85-110.

[6] Kremer, Michael, Gautam Rao, and Frank Schilbach. "Behavioral development economics." In *Handbook of Behavioral Economics: Applications and Foundations 1*, vol. 2, pp. 345-458. North-Holland, 2019.

ذلك تنمية الطفولة المبكرة والأسرة والإنتاجية والصحة وتغير المناخ، وتؤكد على أن النماذج الاقتصادية التقليدية المركزة على اتخاذ قرارات منطقية تفشل، نظرًا للاعتماد الذي يفضله الأفراد على الاختصارات العقلية والقيم الاجتماعية والانحيازات العقلية، وتسلط الدراسة الضوء على الرؤى الرئيسة التي تبرز الانحراف عن اتخاذ قرارات منطقية، وتقترح الاستفادة من هذه الرؤى لتصميم برامج تنمية أكثر فعالية، وبشكل عام، تدعو الدراسة إلى تغيير في الفكر التنموي من خلال تبني الاقتصاد السلوكي لصياغة تدخلات تتناول تعقيدات اتخاذ القرارات البشرية في الاقتصادات النامية، مع التأكيد على ضرورة التقييم الدقيق والاعتراف بالتحديات التنفيذية.

دراسة (Munoz Boudet et al.,2023)[7]:عملت هذه الدراسة على تلخص الدروس المستفادة من عملية إنشاء وحدة للعلوم السلوكية في مؤسسة كبيرة مثل البنك الدولي، وكيفية تبني وتكييف العلوم السلوكية للعمل مع الحكومات والهيئات والشركاء لتحسين سياسات التنمية للحد من الفقر على نطاق واسع، بدءًا من تحقيق مكاسب سريعة لبناء الزخم وكسب التأييد لتدخلات أكثر تعقيدًا وأوسع نطاقًا لمكافحة الفقر، وتصف الدراسة كيف نجحت وحدة العقل والذهن والسلوك في زيادة الطلب على دعمها من خلال تقديم مجموعة من منتجات البحث العملية والموجهة نحو النتائج، بدءًا من تصميم التدخلات وحتى التنفيذ والتقييم، وبناء القدرات، كما توضح كيفية تطور الوحدة وتكييف إجراءاتها وهيكلها لمواكبة السياقات المتغيرة والتكيف مع التحديات الجديدة.

الإضافة العلمية في الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تتناول العلاقة بين رؤى الاقتصاد السلوكي والبرامج الإنمائية باللغة العربية، وهو موضوع سبق طرحه باللغات الأجنبية ولكن تفتقر له المكتبة العربية، كما تتمثل إضافة البحث في تقديمه لمقترح لتطوير برنامج التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برؤى الاقتصاد السلوكي انطلاقًا من الدروس المستمدة من تجربة البنك الدولي، والمنظمات الدولية الإنمائية المنفتحة على الاقتصاد السلوكي.

تبويب البحث:

خدمةً لأهداف الدراسة، يضم هذا البحث مبحثان رئيسان كما يلي:

- **المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي، مفهومه وأهميته، ودوافع توظيفه في الهيئات الدولية وبرامجها الإنمائية:** يتضمن مطلبين؛ الأول يعرض مفهوم الاقتصاد السلوكي، وأهميته، والثاني دوافع توظيف الاقتصاد السلوكي في الهيئات الدولية وبرامجها الإنمائية؛

- **المبحث الثاني: تجربة مجموعة البنك الدولي في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية:** يضم ثلاثة مطالب؛ الأول يقدم تعريفًا بوحدة العقل والذهن والسلوك، وآليات عملها في مجموعة البنك الدولي، أما الثاني فيتناول دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية لمجموعة البنك الدولي: نماذج مختارة، وأخيرًا، يعرض المطلب الأخير مقترحًا لتطوير برنامج التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برؤى الاقتصاد السلوكي.

المبحث الأول: الاقتصاد السلوكي، مفهومه وأهميته، ودوافع توظيفه في الهيئات الدولية وبرامجها الإنمائية

يعرض هذا المبحث الجانب النظري للاقتصاد السلوكي، وأهميته، والدوافع التي تقف وراء توظيفه في الهيئات الدولية والبرامج الإنمائية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد السلوكي، وأهميته، وروابطه بالاقتصاد الإسلامي

1- مفهوم الاقتصاد السلوكي وأهميته

يُعد الاقتصاد السلوكي مجالاً مثيرًا للاهتمام، إذ يجمع بين عناصر الاقتصاد وعلم النفس لفهم كيفية وأسباب تصرف الأشخاص بطريقة معينة في العالم الحقيقي، وهو يختلف عن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، الذي يفترض أن معظم الناس لديهم تفضيلات محددة بوضوح، ويتخذون قرارات مدروسة ومصلحية بناءً على هذه التفضيلات[8].

ويُعرّف الاقتصاد السلوكي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد حديث النشأة، يهتم أساسًا بالدمج بين علم النفس وعلم الاقتصاد لتوفي فهم أفضل للتصرفات الاقتصادية للأفراد اعتمادًا على السلوك الفعلي ونتائج الدراسات العملية والتجريبية[9]، كما أنه مدخل للتحليل الاقتصادي يدمج الرؤى النفسية حول سلوك الأفراد لشرح القرارات الاقتصادية، وهو مدفوع بملاحظة الانحرافات وحالات الشذوذ التي لا يمكن تفسيرها من خلال النماذج القياسية للاختيار[10]، كما يتبنى ويحسّن الاقتصاد السلوكي المبادئ الأساسية الثلاثة للاقتصاد وهي؛ التحسين والتوازن والتجريب[11].

ويستند الاقتصاد السلوكي إلى الملاحظات التجريبية لسلوك البشر، التي أظهرت أن الأشخاص لا يتخذون دائمًا ما يعتبره علماء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد "القرار العقلاني" أو "الأمثل"، حتى لو كانت المعلومات

---

[7] Munoz Boudet, Ana Maria, Laurenz Scheunemann, Gabriela Farfan, and Jorge Luis Castaneda. "eMBeDding Behavioral Sciences in International Development." In *Behavioral Public Policy in a Global Context: Practical Lessons from Outside the Nudge Unit*, pp. 295-314. Cham: Springer International Publishing, 2023.

[8] Witynski, M. "Behavioranl Economics Explained". UChicago News Accessed on January 4, 2024. https://news.uchicago.edu/explainer/what-is-behavioral-economics

[9] "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي"، الأفندي محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[10] Oxford Reference. "Behavioral economics." Accessed January 4, 2024. https://www.economics.ox.ac.uk/behavioural-economics-0

[11] Laibson, David, and John A. List. "Principles of (behavioral) economics." *American Economic Review* 105, no. 5 (2015): 385-390.

والأدوات متاحة للقيام بذلك، فهو ينظر إلى الناس كبشر يخضعون للعاطفة والاندفاعية، ويتأثرون ببيئاتهم وظروفهم[12].

ويدعو رواد الاقتصاد السلوكي إلى إعادة النظر في الجوانب الأخلاقية للاقتصاد التقليدي، وتصحيح المفاهيم البنيوية التي تعتمد على الأنانية وتغفل الأخلاق، مؤكدين على أهمية احترام تفضيلات وخيارات الأفراد كملكية فردية ذاتية، وفي سياق هذا التحليل، يؤكدون على ضرورة اعتبار مفهوم المصلحة العامة مرجعًا أساسيًا في صياغة السياسات العامة، ويلاحظ أن هذا القول ليس إلا إعادة لاكتشاف مقصد تحقيق المصلحة العامة المعتبرة للناس في الشريعة الإسلامية، كما تؤكد مبادئ الاقتصاد السلوكي على الربط القوي بين النجاح والتقدم والعدالة والأخلاق والإيثار في سياق السلوك الفردي، حيث يسلط الضوء على العلاقة المتبادلة بين تحقيق سعادة الفرد وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، لأن المجتمع يصبح أكثر إنتاجية وازدهارًا عندما يكون هناك انسجام بين العدالة والأخلاق في سياق السلوك الفردي، وفي سياق تحقيق التقدم والسعادة للإنسان، يؤكد رواد الاقتصاد السلوكي على أهمية اعتبار العوامل غير المادية، بما في ذلك العدالة والأخلاق، في تحقيق المصلحة والسعادة للأفراد، ويشددون على أهمية التفاعل بين علم النفس وعلم الاقتصاد لتوفير فهم شامل لتأثير الاقتصاد على رفاهية الأفراد، مظهرين تلك الفهم بتكامل العوامل المادية وغير المادية في تعزيز رفاهية الأفراد[13].

وتكمن أهمية الاقتصاد السلوكي في قدرته على تزويدنا بالوعي بالدوافع الكامنة وراء سلوكنا، لا سيما عند اتخاذ القرارات المالية التي يمكن أن تؤثر على حياتنا بشكل كبير على المدى الطويل، كما يدرس أسباب الانحراف عن السلوك العقلاني لبناء نماذج أكثر دقة للسلوك البشري، التي بدورها توجه صانعي القرار في مجال الأعمال والأسواق وواضعي السياسات.

يساعد الاقتصاد السلوكي زيادةً على ذلك المستهلكين من خلال إلقاء الضوء على التحيزات الداخلية وعمليات اتخاذ القرار لديهم، مما يتيح للأشخاص الوعي بشكل أكبر بالقيود والدوافع والأسباب الكامنة وراء تصرفاتهم[14].

وبحسب **أدبيات البنك الدولي**، يُعد الاقتصاد السلوكي ثورةً في مجال السياسات الاقتصادية، حيث يفتح آفاقًا جديدة لتحسين تصميم البرامج التنموية وتحليل كيف يتفاعل الأفراد مع السياسات الحكومية والتحديات الاقتصادية، وبناءً على ذلك، يساهم في تحديد المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع بشكل أكثر دقة وفعالية، وباختصار، يُعتبر الاقتصاد السلوكي رؤية تحليلية مبتكرة في تحسين فهم العلاقة بين السلوك البشري والاقتصاد، ويمثل أداة أساسية لتطوير استراتيجيات التنمية وتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي انطلاقا من التجربة الخاصة بالفرد[15].

2- روابط الاقتصاد السلوكي بالاقتصاد الإسلامي

تستند فلسفة الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي إلى أسس وقيم مشتركة، حيث يتوجهون إلى فهم تفاعل الإنسان مع الجوانب الاقتصادية بطريقة تتسم بالتفاعل والتأثير المتبادل، وتتفق فلسفة الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي على مجموعة من النقاط المهمة نذكر منها[16]:

- يتفق كل من الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي على أن تفكير الإنسان وسلوكه الاقتصادي ليس راشدًا دائمًا، ويظهر ذلك في سلوكه من خلال الطريقة التي يقوم بها الأفراد بإنفاق أموالهم واستخدامها في المعاملات الاقتصادية، ويؤكد القرآن الكريم في هذا السياق على عجلة الإنسان وتسرعه في اتخاذ القرارات في قول الحق تعالى في كتابه الحكيم ﴿وَيَدْعُ الْإِنسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ ۖ وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: 11]، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم ((كلُّ ابنِ آدمَ خطَّاءٌ، وخيرُ الخطَّائينَ التَّوَّابونَ))[17]؛

- يوجد اتفاق بين الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بعدم فهم المعلومات أو عدم توفرها للناس، ولذلك أرسل الله الكتب السماوية والوحي لتقويم الإنسان وتوجيهه لفهم أنه لا يعرف كل المعلومات، ويظهر ذلك في قوله عز وجل ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 216]؛

- يتفق كل من الاقتصاد السلوكي والاقتصاد الإسلامي على أن السلوك الإنساني يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية وخلقية وبيئية، ويتماشى هذا الاتفاق مع الشريعة الإسلامية التي تشير إلى أن الإنسان يولد على الفطرة وتؤثر البيئة في قيمه وتوجهاته حيث يقول صلى الله عليه وسلم ((مَا مِن مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فأبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أوْ يُنَصِّرَانِهِ، أوْ يُمَجِّسَانِهِ، كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِن جَدْعَاءَ"، ثُمَّ يقولُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنْه: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم:30]))[18]؛

---

(12) Witynski, M. "Behavioranl Economics Explained". Op. Cit.

(13) "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي"، الأفندي محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

(14) Wang, Jennie. "The Origin of Behavioral Economics and its Influence on Marketers and Consumers." *Michigan Journal of Economics* 14 (2021) : 03.

(15) Zeina Afif, Jorge L. Castaneda, Michelle Dugas, et al. Mind Behavior and Development Unit Results Portfolio Applying Behavioral Science to End Poverty and Enhance Equity. *Mind, Behavior, and Development Unit Results Portfolio: Applying Behavioral Science to End Poverty and Enhance Equity*. (2016) **:** 05.

(16) "فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك"، Eşref Mahmutoğlu، الاقتصاد المعروف، العدد 1، المجلد 3، (2023).

(17) "سنن ابن ماجة"، ابن ماجة، باب ذكر التوبة، حديث رقم 4251، خرج أحاديثه عماد الطيار وآخرون، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1 (1438هـ-2017م)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وحسّنه الألباني في صحيح الترغيب، رقم (3139).

(18) "صحيح البخاري"، البخاري، برقم (1358)، واللفظ له، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1 (1422هـ)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

– التركيز على أهمية ترشيد سلوك المستهلك وتوجيهه نحو الخير؛ فالاقتصاد السلوكي يسعى لدمج الجانب الأخلاقي من خلال تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية في السلوك الاقتصادي، بينما الاقتصاد الإسلامي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشريعة الإسلامية ومنطلقاتها الأخلاقية والقيمية في مجالات العقيدة والعبادات والمعاملات، حيث يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق الفاضلة كالبر والتقوى والإيمان، مما يؤدي إلى الأمانة والشفافية وتجنب الغدر والخيانة كما حذرنا الرسول –صلى الله عليه وسلم– بقوله: "إذا جمع اللهُ الأولينَ والآخرينَ يومَ القيامةِ رُفِعَ لكلِّ غادرٍ لِواءٌ يومَ القيامةِ فقيل : هذهِ غَدرةُ فلانِ بنِ فلانٍ"(19)، كما يتجنب الاقتصاد الإسلامي الربا والغش والاحتكار وغيرها من الممارسات غير العادلة بناءً على الأخلاق الإسلامية، بينما يحاول الاقتصاد السلوكي معالجة القصور الأخلاقي من خلال إدراج قيم العدالة والأمانة والشفافية في نماذج سلوك المستهلك، ولذلك فإن كلا الاقتصادين يهدفان إلى تحقيق العدالة والكفاءة من خلال توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ما فيه خير المجتمع ورفعته، وهو ما يمثل أرضيةً مشتركةً بينهما؛

– يحاول الاقتصاد السلوكي الحد من النزعة الفردانية للإنسان وكبح جماح النفس، وتوعية الإنسان بما فيه مصلحته من خلال إيقاظ ضميره وتذكيره بالنافع والضار من نتائج سلوكه الاقتصادي، كما يركز على أهمية المجتمع والدولة، وهو ما يتفق فيه مع الاقتصاد الإسلامي الذي يحثّ على التكافل الاجتماعي ويحذر من الأنانية، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة؛ 2]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((إنَّ المؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا. وشَبَّكَ أصَابِعَهُ))(20)، فالاقتصاد الإسلامي يحفز الفرد على السلوك الاقتصادي الذي يعود بالنفع على المجتمع بأسره، وبالتالي، فإن كلا الاقتصادين يتفقان على ضرورة تعديل سلوك الفرد وتوجيهه نحو ما فيه مصلحة الجماعة، والابتعاد عن الأنانية والفردانية الضيقة، وهذا ما يمثل قاسماً مشتركاً آخر بينهما؛

– يدعو الاقتصاد السلوكي إلى دراسة تفصيلية للنفس البشرية وخصائصها وكيفية تأثير هذه الخصائص على السلوك الاقتصادي للإنسان، والهدف من ذلك هو الكشف عن التحيزات المعرفية التي يقع فيها الإنسان أثناء اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن ثَمّ وضع الحلول التي تساعده على اتخاذ قرارات أكثر رشداً وعقلانية بما يحسّن جودة حياته، وهذا يتفق مع منهج الإسلام الذي يحثّ على معرفة النفس ودوافعها وسلوكياتها، والذي يتجسد في قوله تعالى: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: 21]، فكلاهما يؤكد على أهمية فهم طبيعة النفس البشرية وتحليل سلوكياتها لتوجيهها نحو ما فيه خيرها وخير المجتمع؛

– يعتمد الاقتصاد السلوكي على المنهج التجريبي والتحليلي، من خلال استخدام التجارب والملاحظات الدقيقة لسلوك الإنسان الاقتصادي، وهذا يتفق مع منهجية الاقتصاد الإسلامي القائمة على الاستقراء والملاحظة والتجريب، حيث يشجع الإسلام على اكتشاف سنن الله في الكون والحياة كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: 53]، وقد اشتهر العلماء المسلمون بتطبيق المنهج التجريبي مثل الخوارزمي وابن الهيثم وابن سينا وغيرهم، فالاقتصاد الإسلامي يدعو إلى معرفة سلوك الإنسان ودوافعه من خلال الملاحظة والاستقراء ثم وضع النظريات والنماذج المناسبة.

على الرغم من نقاط التشابه هذه، يبقى الاقتصاد الإسلامي أكثر تميزًا وأسبقيةً مقارنة بالاقتصاد السلوكي من عدة نواحي تجعله أكثر شمولية وتوازناً واعتدالاً، فالاقتصاد الإسلامي يستمد منهجه وأحكامه من مصدر إلهي رباني هو القرآن الكريم والسنة النبوية، مما يضفي عليه قدسية وروحانية تجعله أكثر ملاءمة لفطرة الإنسان وحاجاته المادية والروحية، أما الاقتصاد السلوكي فمصدره العقل البشري وتجاربه المحدودة، مما يجعله أقل شمولية واتساقاً مع طبيعة الإنسان، إضافة إلى ذلك، كان الاقتصاد الإسلامي سباقًا قبل الاقتصاد السلوكي بقرون طويلة في الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك والاعتدال فيه وعدم الإسراف، من خلال النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي حثت على الاقتصاد في المعيشة، كما يولي الاقتصاد الإسلامي اهتماماً كبيراً بالجانب الاجتماعي وتحقيق التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، عبر آليات مثل الزكاة والصدقات، بينما يركز الاقتصاد السلوكي بشكل أكبر على الجانب الفردي في ترشيد الاستهلاك، وبالتالي، فإن الاقتصاد الإسلامي يتميز بالشمولية في رعاية الجوانب المادية والروحية للإنسان، وبتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وبارتباطه الوثيق بالقيم والأخلاق الفاضلة(21).

وفي الأخير، يمكن اعتبار المفاهيم الجديدة التي يقدمها الاقتصاد السلوكي إعادة اكتشاف لدور القيم والأخلاق والمحددات النفسية التي كان الإسلام سباقًا في الحث عليها والعمل بها كونها جزءًا من كل في منظومة الإنسان والحياة والكون من منظور إسلامي، حيث يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التوافق بين الدوافع والحوافز من جهة، والقواعد المنظمة للسلوك الاقتصادي من جهة أخرى، وتنبثق عن هذا التوافق الرؤية الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الإسلامي، حيث أن جوهر أهدافه هو تحقيق كرامة الإنسان والعيش الكريم والسعادة في نسق متوازن عقائديًا وأخلاقيًا ونفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، كما أنه يمكن القول أن مبادئ وتوجهات الاقتصاد السلوكي تقترب من مفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي، فهل يكون الاقتصاد السلوكي جسرًا جديدًا للتواصل بين الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي؟ يبدو أن هذا ما يحدث في عدة جوانب(22).

---

(19) "صحيح مسلم"، رواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر حديث رقم 1735، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(20) "صحيح البخاري"، البخاري، برقم (481)، الراوي أبو موسى الأشعري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1 (1422هـ).

(21) "فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك"، Eşref Mahmutoğlu، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-76.

(22) "مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي"، الأفندي محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

المطلب الثاني: دوافع توظيف الاقتصاد السلوكي في الهيئات الدولية وبرامجها الإنمائية

يوفر الاقتصاد السلوكي، من خلال تركيزه على فهم السلوك البشري وعمليات اتخاذ القرار، آفاقاً هامة للهيئات الدولية وبرامجها الإنمائية، حيث أن أحد الجوانب الرئيسة للفهم الأكثر واقعية للسلوك البشري من خلال الاقتصاد السلوكي هو قدرته على توضيح تعقيد العوامل التي تتداخل في اتخاذ القرارات، فهذا النهج يعترف بأن الأفراد قد يتصرفون بطرق لا تتناسب دائمًا مع النماذج الاقتصادية التقليدية، ويتفهم الاقتصاد السلوكي أن العواطف والظروف البيئية تلعب دورًا كبيرًا في سلوك الفرد، وفي سياق تصميم برامج التنمية، يمكن أن يكون هذا الفهم العميق للسلوك البشري محورًا مهمًا لتحسين فاعلية هذه البرامج[23]، فعلى سبيل المثال، من خلال استيعاب تلك العناصر التي قد تؤثر على قرارات الأفراد، يمكن للهيئات تصميم حملات إعلامية وتدخلات تنموية تحفز السلوكيات المرغوبة بفعالية أكبر، ومن جهة أخرى، يساهم الاقتصاد السلوكي في تحسين تصميم السياسات، حيث يُظهِر النهج السلوكي أن السياسات المستندة إلى فهم عميق لعمليات اتخاذ القرار يمكن أن تكون أكثر فاعلية في تحقيق التغيير[24]، وعلى سبيل المثال، يمكن لفهم التحيزات السلوكية وكيفية التأثير في القرارات أن يوجه صياغة السياسات بشكل يتناسب مع تلك الديناميات.

زيادةً على ذلك، يظهر الاقتصاد السلوكي كأداة فعّالة للتعامل مع التحديات العالمية، وذلك من خلال فهم الأبعاد السلوكية للقضايا مثل الإدماج المالي والاستدامة والحوكمة والصحة والتعليم، ويمكن للهيئات الدولية أن تعيد النظر في استراتيجياتها وتوجيه جهودها بشكل أكثر ذكاءً نحو تحقيق نتائج إيجابية[25]، ضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بالحساسية الثقافية، يعزز الاقتصاد السلوكي تبني برامج تنموية تأخذ في اعتبارها التنوع الثقافي، حيث يُسلِط الضوء على أهمية تكامل النواحي الثقافية في تصميم وتنفيذ البرامج، مما يعزز فعالية هذه البرامج في مجتمعات متنوعة.

تبعًا لذلك، يشكل الاقتصاد السلوكي أداة قوية لتعزيز فهمنا للسلوك البشري، ولا يساعد هذا المجال في تفسير السلوكيات التي تبدو غير عقلانية فحسب، بل يوفر أيضًا أدوات قيمة لصانعي السياسات والشركات والأفراد لتصميم التدخلات التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على نتائج القرار البشري، ففهم الأسس النفسية للخيارات الاقتصادية سمح بتطوير استراتيجيات أكثر فعالية في مجالات مثل السياسة العامة والتسويق والتمويل، وساهم في خلق بيئات اتخاذ قرار أكثر استنارة وأخلاقية.

توظيف أدوات ورؤى الاقتصاد السلوكي في فهم ظاهرة الفقر والتخفيف من حدتها

الفقر ليس عجزًا في الموارد المادية فحسب، بل هو أيضًا سياق تُتخذ فيه القرارات، فقد يلقي الإدراك العاطفي عبئا على أكتاف الأفراد، مما يجعل من الصعب عليهم بشكل خاص أن يفكروا بطريقة تدبرية، والأفراد الذين يضطرون لبذل جهد كبير من الطاقة الذهنية يوميًا لضمان الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والمياه النظيفة، يجدون أنفسهم بقدر من الطاقة الذهنية أقل مما يتوفر لأولئك الذين يستطيعون التركيز على استثمارات تجارية أو حضور اجتماعات لجان مدرسية، وذلك لأنهم يعيشون في منطقة تحتوي على بنية تحتية جيدة ومؤسسات قوية، تبعًا لذلك، قد يجد الفقراء أنفسهم مضطرين للاعتماد على اتخاذ القرارات التلقائية أكثر من غيرهم الذين ليسوا فقراءً.

ينجم عن إدراك العامل البشري في اتخاذ القرار والسلوك اثنان من التداعيات المتصلة فيما بينها على ممارسة عملية التنمية، وتتجلى أول هاتين التداعيين في أن الخبراء وصانعي السياسات والمهنيين العاملين في مجال التنمية، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الناس، يكونون عرضة للتحيزات والأخطاء التي يمكن أن تنشأ عن التفكير التلقائي أو التفكير الاجتماعي أو استعمال نماذج ذهنية. وعليهم أن يكونوا أكثر وعيًا بتلك التحيزات، وينبغي للمؤسسات أن تقوم بتنفيذ إجراءات للتخفيف من تأثيرها.

أما الثاني، فيتمثل في أن تفاصيل التصميم، التي قد تبدو صغيرة، يمكنها أحيانًا أن تحدث تأثيرات كبيرة على اختيارات الأفراد وأفعالهم. وعلاوة على ذلك، يمكن للتحديات المتشابهة أن تكون لها أسباب وجذور كامنة مختلفة، والحلول الرامية إلى التغلب على تحدي ما في أحد السياقات قد لا تكون ناجحة في غيره. ونتيجة لذلك، فإن ممارسة العمل في مجال التنمية تتطلب عملية اكتشاف وتعلم متكررة. فتعدد العوامل النفسية والاجتماعية يمكن أن يؤثر في إمكانية نجاح سياسة ما؛ وفي حين أن بعض هذه العوامل قد تكون معروفة قبل التنفيذ، فإن بعضها الآخر قد لا يكون كذلك. وهذا يعني ضرورة وجود عملية تعلم متكررة، وهو ما ينطوي بدوره على ضرورة إنفاق موارد (من وقت ومال وخبرات) على عدة دورات من التصميم والتنفيذ والتقييم.

على الرغم من أن الهدف الرئيسي للتنمية هو القضاء على الفقر، إلا أن المحترفين العاملين في مجال التنمية غالبًا ما يجدون صعوبة في التنبؤ بكيفية تأثير الفقر على تشكيل الأفكار، وقد قام البنك الدولي إعداد تقرير حول التنمية في العالم 2015 وتضمن إجراء استقصاء عشوائي لفحص قدرات خبراء البنك الدولي في فهم القضايا واتخاذ القرارات، ورغم أن 42% من خبراء البنك توقعوا أن معظم الفقراء في نيروبي، عاصمة كينيا، قد يرون "الطعوم واللقاحات كمصدر للمخاطر بسبب احتمالية تسببها في العقم"، إلا أن 11% فقط من الفقراء الذين شملهم الاستقصاء والذين يمثلون الثلث الأدنى من التوزيع الاجتماعي والاقتصادي في المدينة، وافقوا فعليًا على هذه الرؤية، وبالمثل، توقع خبراء البنك أن يشعر عدد أكبر من فقراء جاكرتا في إندونيسيا وليما في بيرو بالعجز والفقر في السيطرة على مستقبلهم، وفقًا

(23) Wiepking, Pamala. "The global study of philanthropic behavior." *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 32, no. 2 (2021): 194-203.

(24) Brown, Paul M., Linda D. Cameron, Martin Wilkinson, and Denise Taylor. "42 Economic and Behavioral Economic Approaches to Behavior Change." (2020).

(25) Duke Center for International Development. "Open Enrollment Programs: Behavioral Economics." Accessed January 4, 2024. https://dcid.sanford.duke.edu/exed/openenrollment/behavioral-economics/

لنتائج الاستقصاء، وتظهر هذه النتائج أن المحترفين في مجال التنمية قد يفترضون أن الفقراء قد يكونون أقل استقلالية، وأقل إحساسًا بالمسؤولية، وأقل تطلعًا، وأقل معرفة من الحقيقة الفعلية. وتؤثر هذه المعتقدات حول سياق الفقر في توجيه خيارات السياسات، مما يجعل فحص النماذج الذهنية مقابل الواقع أمرًا ذا أهمية خاصة"[26].

ومع أن العديد من العاملين في البنك الدولي هم خبراء متمرسون في مجال الفقر، إلا أن هذا التوقعات والقناعات حدثت لأن خبراء البنك الدولي متخصصون في مجال الفقر ذاته. وعند مواجهتهم لحسابات تتطلب الكثير من الجهد، قاموا بتفسير البيانات الجديدة بأسلوب يتسق مع آرائهم المسبقة والتي يثقون فيها ويشعرون بالاطمئنان تجاهها؛ ليتضح بذلك أن العاملون في التنمية هم أنفسهم عرضة للتحيزات والأخطاء التي يمكن أن تنشأ عن التفكير التلقائي والتصورات المسبقة. وعلى العاملين في المجال التنموي أن يكونوا أكثر وعيًا بتلك التحيزات، كما ينبغي للمؤسسات أن تقوم بتنفيذ إجراءات للتخفيف من تأثير تلك التحيزات.

المبحث الثاني: تجربة مجموعة البنك الدولي في دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية

قبل عرض تجربة مجموعة البنك الدولي فيما يخص دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية، نتناول أولًا التعريف بالمجموعة وبوحدة العقل والسلوك والتنمية على مستواها.

المطلب الأول: التعريف بوحدة العقل والسلوك والتنمية، وآليات عملها في مجموعة البنك الدولي

1- التعرف بمجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي تجمع من المؤسسات المالية الدولية التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، تأسست في عام 1944، وتتألف المجموعة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وصندوق الاستثمان الدولي (IDA)، والمؤسسة الدولية لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات (ICSID).

تقدم هذه المؤسسات دعمًا ماليًا وتقنيًا للدول الأعضاء بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين ظروف الحياة، ويتركز عملها على تقديم المساعدة للمشاريع التي تعزز التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وتعزز الابتكار وتحقيق التقدم الاقتصادي. تُعتبر مجموعة البنك الدولي من الشركاء الرئيسيين في جهود تعزيز التنمية العالمية وتحقيق التوازن في الفرص الاقتصادية.[27]

2- التعريف بوحدة العقل والسلوك والتنمية في البنك الدولي (eMBeD)

وحدة العقل والسلوك والتنمية (eMBeD) هي فريق علوم السلوك التابع للبنك الدولي، يتم استخدامها في مجال الفقر والعدالة العالمية، يعمل فريق وحدة العقل والسلوك والتنمية بشكل متقارب مع فرق الخاصة بالمشاريع في البنك الدولي والحكومات وشركاء آخرين لتشخيص وتصميم وتقييم التدخلات التي تعتمد على السلوك، وبالرغم من تنوع عمل وحدة العقل والسلوك والتنمية عبر ممارسات البنك العالمي، إلا أنها تشكل جزءًا من مجال الحد من الفقر وتحقيق العدالة العالمية، مما يربطها بشكل مباشر بالتفويض التشغيلي الأساسي للبنك، ويمكنها الاستفادة من شبكة الاقتصاديين المتخصصين في الفقر في الدول الخاصة بها وروابطهم التشغيلية مع باقي البنك[28].

تشمل محفظة الفريق مئة مشروع تم الانتهاء منه أو قيد التنفيذ (حسب تقارير البنك إلى غاية سبتمبر 2020)، في 65 دولة عبر جميع مناطق العالم، وتشمل مشاريع الوحدة مجموعةً متنوعةً من المجالات المتفق عليها مع أهداف المؤسسة الرئيسية للبنك الدولي للقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار المشترك، بما في ذلك التعليم، والصحة والرفاهية (يشمل ذلك مياه الشرب والنظافة، والتغذية، والصحة النفسية، وغيرها)، والنوع والمساواة، وتغير المناخ والطاقة، والبطالة والعمل[29].

بالإضافة إلى ذلك، يركز الفريق على استخدام العلوم السلوكية لمعالجة قضايا القياس حول المهارات، والمعتقدات، والرفاه، بالإضافة إلى التركيز على التصدي للتحيزات السلوكية وتقديم تدريب في العلوم السلوكية لصناع السياسات على جميع المستويات، وزيادةً على الجهود التي تبذلها وحدة العقل والسلوك والتنمية، هناك العديد من الفرق والموظفين في البنك يطبقون العلوم السلوكية على المشاريع بانتظام.

وتتجذر عملية دمج الرؤى السلوكية في عمليات البنك الدولي ومؤسساته المتعاونة والمتحالفة عبر الاعتراف المتزايد بالدور الحيوي الذي يلعبه سلوك الإنسان في نتائج التنمية، إذ يمكن تتبع جذور هذه المبادرة إلى التسعينيات، حيث بدأ البنك الدولي في دمج وجهات النظر الأنثروبولوجية /النفسية في مشاريعه، مما شكل الانطلاقة الأولى نحو فهم الجوانب الاجتماعية والسلوكية للتنمية[30]، وجاءت اللحظة الحاسمة في عام 2015 مع نشر تقرير التنمية

---

[26] "تقرير عن التنمية في العالم 2015: العقل والمجتمع والسلوك، كتيب العرض العام"، البنك الدولي، واشنطن. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

[27] Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "*Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations*." eMBeD report. Washington, D.C.: World Bank Group, (2020):190

[28] World Bank. "Mind, Behavior, and Development." Accessed January 4, 2024. https://www.worldbank.org/en/programs/embed

[29] World Bank. "Mind, Behavior, and Development." Op. Cit.

[30] Hauser, O. P., Linos, E., & Rogers, T. "Innovation with Field Experiments: Studying Organizational Behaviors In Actual Organizations." Research In Organizational Behavior 37: (2017) : 185-202

العالمي (WDR) والذي أرسى التزام المؤسسة الرسمي بعلم السلوك، وأكد هذا التقرير قيمة الرؤى السلوكية في تشكيل كل من تصميم السياسات وتنفيذها، وفيما بعد، جاء إنشاء وحدة العقل والسلوك والتنمية (eMBeD) ضمن ممارسات الحد من الفقر وتمكين العدالة العالمية كخطوة ملموسة نحو تشغيل علم السلوك داخل البنك الدولي، وتشمل العملية بناء قاعدة قوية من الأدلة، واستخدام تشخيصات السلوك لتصميم السياسات والبرامج، والتمكين المادي لفرق علم النفس السلوكي حول العالم، وتحديد أهداف واستراتيجيات واضحة، وإنشاء شبكة عالمية لتبادل المعرفة السلوكية، وتكييف التدخلات لسياقات البلدان النامية، والانتقال من التواصل التقليدي إلى نهج شامل لعلم السلوك. تُظهر هذه التطورات نهجًا تحوليًا تجاه تحديات التنمية، تؤكد على ضرورة الفهم الدقيق لسلوك الإنسان من أجل نتائج أكثر فعالية واستدامة[31].

أهداف وحدة العقل والسلوك والتنمية

تتمثل أهداف الوحدة فيما يلي[32]:

– تعزيز الاستخدام النظامي لأدوات التأثير السلوكي في سياسات ومشاريع التنمية؛

– ترسيخ استخدام العلوم السلوكية في هيئات التنمية والحكومات، وضمان حصول محترفي السياسات على المهارات ذات الصلة؛

– تقديم دليل على الحلول السلوكية المستدامة التي تعمل في الإعدادات التنموية على نطاق واسع؛

– إنتاج مزيد من البيانات السلوكية وتحسينها لتصميم السياسات استنادًا إلى الأدلة.

الفريق الأساسي لوحدة العقل والسلوك والتنمية

يتألف الفريق من 19 موظفًا بدوام كامل واستشاريين، وتشمل كفاءات وأولويات الفريق؛ الاقتصاد، والعلوم السلوكية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وصنع السياسات، والعمليات، والتفكير التصميمي، والبحث، والتقييم، والبحث الكمي والنوعي، والاتصالات، إذ يتعاون فريق وحدة العقل والسلوك والتنمية بانتظام مع شبكة واسعة من الخبراء في المجالات أو القطاعات، بالإضافة إلى الأكاديميين والممارسين، وفقًا لمشاريع الفريق المختلفة، مع التركيز على جذب الخبراء المحليين لتعزيز بناء القدرات على مستوى البلد[33].

تمويل وحدة العقل والسلوك والتنمية (eMBeD)

يتم تمويل وحدة العقل والسلوك والتنمية من مصادر متعددة، بما في ذلك موارد البنك الداخلية، حيث تعمل الوحدة كأعضاء في الفريق ضمن مشاريع البنك، مدمجة في المشاريع والفرق الحالية لبناء القدرات، ومن مشاريع ممولة خارجياً من المانحين.

نشاطات وحدة العقل والسلوك والتنمية (eMBeD)

تدعم وحدة العقل والسلوك والتنمية العمل من خلال الدمج في مشاريع البنك الدولي عبر عدة مجالات[34]:

– الخدمات الاستشارية والتحليلية، التي تستهدف الإجابة على الأسئلة وتوجيه تصميم المشروع أو تنفيذه من خلال تشخيص السلوك وتصميم التدخل؛

– جمع البيانات والتحليل، بما في ذلك تقديم النصائح وتصميم أدوات وأساليب جمع البيانات؛

– تنفيذ البرامج والتقييم، مع تقديم الدعم في تصميم وتنفيذ وتقييم التدخلات السلوكية؛

– الخدمات العامة ونشر المعلومات، بما في ذلك سلسلة من "ملخصات النتائج" التي تلخص التفاصيل والآثار الرئيسية لمشاريع الفريق؛ و "ملاحظات السياسة" التي تجمع التفاصيل من المشاريع في مجالات ذات صلة؛ وتقارير وأوراق أطول حول تفاصيل عمل المشروع؛

– أنشطة التعلم والتوعية، بهدف نشر الوعي بالتدخلات السلوكية وتعليم مبادئ الاقتصاد السلوكي التطبيقي وعلم السلوك من خلال ورش العمل والعروض والفعاليات؛

– القدرات الداخلية للبنك الدولي، بما في ذلك تنسيق عمل مجموعة ممارسات تغيير السلوك في البنك، الذي يجمع بين موظفي البنك من مختلف القطاعات لتبادل الآراء والأفكار من علم السلوك، والتعاون مع وحدات البنك الداخلية، بما في ذلك إدارة المعرفة والموارد البشرية، لمعالجة التحديات السلوكية التي تواجه الموظفون (من زيادة التنوع في التوظيف، وتعزيز تبادل المعرفة، وغيرها).

المنظور السلوكي والاجتماعي للسياسات الإنمائية

إن فهمًا أعمق لعملية اتخاذ القرار البشري يمكن أن يكون محفزًا للمجتمعات لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تعزيز الادخار أو تحسين الصحة، مما ينعكس إيجاباً على رفاهية الأفراد، ويقدم الجدول أدناه أمثلة على إجراءات التدخل التي تستند إلى فهم أكثر واقعية للسلوك البشري، حيث يُؤخذ في اعتباره العوامل الإنسانية. باستخدام الرؤى المستمدة من العلوم السلوكية والاجتماعية الحديثة، يمكن تطوير أنواع جديدة من الإجراءات التدخلية التي تتميز بتكلفة أقل، مما يعزز فعالية تحقيق الأهداف المجتمعية ويسهم في تعزيز الرفاه الشاملة.

---

(31) Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "*Behavioral Science Around The World Volume II: Profiles Of 17 International Organizations.*". Op. Cit.

(32) Ibid.

(33) World Bank. "Mind, Behavior, and Development." Op. Cit.

(34) Ibid.

جدول رقم (1): نماذج لتوظيف أدوات ورؤى الاقتصاد السلوكي في تصميم وتنفيذ سياسات إنمائية

الإجراء التدخلي المستنير سلوكيًا	الوصف	النواتج
رسائل التذكير	رسائل نصية أسبوعية لتذكير المرضى بتعاطي أدوية علاج الإيدز في كينيا.	**الالتزام بالنظام الطبي:** رسائل تذكير أسبوعية لتحسين معدل الالتزام بتناول الدواء أدت إلى ارتفاعه إلى 53%، انطلاقاً من خط الأساس الذي كانت نسبته 40%.
الهبات غير النقدية	ربط تقديم حوافز وجوائز غير مالية – كالعدس والصحون المعدنية – بالتعامل مع موزع موثوق به للطعوم واللقاحات داخل المجتمع في الهند.	**معدل التطعيم:** على مستوى الأطفال ما بين سنة وثلاث سنوات بلغت معدلات التطعيم على مستوى الكامل 39% من خلال حوافز العدس، مقارنة بـ 18% لدى المجموعة التي تتلقى فقط التعامل مع موزع موثوق به للطعوم واللقاحات. وفي المناطق التي لم تشملها التدخل، لم يتجاوز معدل التطعيم الشامل 6% فقط.
الإعلانات العامة	وضع ملصقات صغيرة على حافلات اختيرت عشوائياً تشجع الركاب على ممارسة "الصياح والتأنيب"للسائقين المتهورين في كينيا.	**الحوادث المرورية:** انخفاض المعدلات السنوية لدعاوى التعويض ضد الحوادث من 10% إلى 5.%
جعل المنتجات أكثر ملاءمة	وزعَت أجهزة التنقية بالكلور مجانًا على مصادر المياه المحلية، واستُعينَ بمتعهدين لاستخدام الكلور في معالجة المياه لتزويد المنازل في كينيا.	**قبول التنقية بالكلور:** بلغ معدل قبول التنقية بالكلور 60% في المنازل التي تم تزويدها بالأجهزة في مقابل 7% فقط لدى مجموعة المقارنة.
رسائل الإلهام والحض	عرضت على الأسر الفقيرة شرائط فيديو تصور كيف استطاع أناس مثلهم الخروج من براثن الفقر أو تحسين وضعهم الاجتماعي /الاقتصادي في إثيوبيا.	**الطموحات والاستثمار:** زادت طموحات الأطفال وارتفع إجمالي المدخرات والاستثمارات في إلحاق الأطفال بالمدارس بعد ستة أشهر.
توقيت التحويلات النقدية	تم ادخار جزء من التحويلات النقدية المشروطة تلقائيًا وتم تقديمها بنظام المبلغ الواحد في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ القرار بشأن إلحاق الأطفال بالمدارس في كولومبيا.	**الالتحاق بالتعليم العالي:** زاد معدل الالتحاق في العام الدراسي التالي دون انخفاض في معدلات الحضور الحالية.

المصدر: Afif, Zeina, Jorge L. Castaneda, Michelle Dugas, et al. Mind, Behavior, And Development Unit Results Portfolio: Applying Behavioral Science To End Poverty And Enhance Equity, (2016): 08-22.

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) أن استخدام الاقتصاد السلوكي يمثل عنصرًا أساسيًا في تحسين فعالية تصميم وتنفيذ السياسات الإنمائية. يتيح التركيز على فهم السلوك البشري بصورة أكثر عمقًا وواقعية، مما يمكن الهيئات الدولية من تكوين استراتيجيات تفاعلية تتجاوب بفعالية مع احتياجات الفرد والمجتمع، وتحفز هذه النتائج التكامل الفعّال بين التحليل الاقتصادي والفهم الشامل للسلوك البشري في البرامج المستهدفة، مما يعزز نجاح وتأثير هذه البرامج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: دمج رؤى الاقتصاد السلوكي في البرامج الإنمائية لمجموعة البنك الدولي: نماذج مختارة

تعكس استراتيجيات توظيف رؤى الاقتصاد السلوكي في مجال التنمية اهتمامًا متزايدًا بتحليل العوامل التي تتسبب في تشكيل القرارات الفردية وتوجيه السلوك الاقتصادي. يشكل هذا النهج التفصيلي أداة فعالة للتفاعل مع العقلانية والعواطف التي تتداخل في اتخاذ القرارات، مما يتيح للمؤسسات الإنمائية الفهم الأعمق للتحديات والفرص التي تواجه الأفراد والمجتمعات، من خلال توظيف هذه الرؤى، قامت مجموعة البنك الدولي وغيرها من الهيئات المعنية بتحسين تصميم السياسات والبرامج التنموية، مما أدى إلى تعزيز الكفاءة والتأثير الإيجابي على مستويات النمو والحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، ونعرض في هذا المطلب بعض النماذج المختارة التي توضح تلك التجارب.

1– نماذج عن تجارب وتدخلات لدعم التنمية في المناطق غير المستقرة

لدى البنك الدولي تاريخ طويل في العمل مع البلدان النامية، بما في ذلك تلك التي تواجه تحديات عدم الاستقرار، وتركز جهوده على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق من خلال مجموعة متنوعة من التجارب والتدخلات التي تشمل مجالات التمويل وبناء القدرات، والحد من الفقر، ومن أمثلة هذه التجارب تجربة تحدي استمرار عدم الاستقرار بسبب النزاعات في شمال أوغندا، والتي نوضح تفاصيلها في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): تحدي استمرار عدم الاستقرار بسبب النزاعات، وتأثيره على سبل المعيشة وفهم العدالة والثقة في شمال أوغندا عبر تطوير استراتيجيات شاملة تعزز التواصل

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	اتحاد أبحاث سبل العيش الآمنة (SLRC) بقيادة برنامج أبحاث السياسة والحوكمة في معهد التنمية الخارجية ODI، وهو تحالف بحثي عالمي.
النطاق الجغرافي	شمال أوغندا
حجم العينة	700 شخص في تجربة محددة في شمال أوغندا.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	يمتد المشروع لمن عام 2011 إلى 2020، ويتناول فترتين رئيسيتين، الأولى من 2011 إلى 2017، والثانية من 2017 إلى 2019. تستند التجربة إلى تصميمات فحص متعددة تشمل قصص الحياة، وألعاب السلوك، والبحث الكمي والنوعي.
الشريحة المستهدفة	الأفراد الذين يعيشون في مناطق تتأثر بالنزاعات والأوضاع الهشة وما بعد النزاع في شمال أوغندا.
وصف المشكلة	تركز الدراسة التي أجراها (اتحاد أبحاث سبل العيش الآمنة SLRC) على فهم التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات في مناطق النزاع والهشاشة، المشكلة تنبثق من تأثيرات النزاعات العنيفة على حياة الأفراد واستقرار المعيشة في مراحل ما بعد النزاع بشمال أوغندا، يتساءل الباحثون عن الأسباب الكامنة وراء استمرار عدم الاستقرار في سبل المعيشة في هذه المناطق، وكيف تؤثر تجربة الصراع العنيف أو ما بعد النزاع على تصورات الأفراد للثقة والعدالة وتوقعات المستقبل كجزء من عملية التعافي بعد النزاع. يتساءل الباحثون أيضًا عن كيف يؤثر توفير الخدمات على شرعية الدولة، وهو ما سيسهم في توجيه التوصيات السياسية والبرامجية لتحسين الأوضاع في هذه المجتمعات المتضررة.
وصف التدخل	تم دمج أساليب كمية ونوعية وتجريبية خاصة بأسلوب التعلم الاجتماعي لفهم كيف يؤثر تاريخ الصراع على سلوك الأفراد في فترات السلم، ونفذت تجربة تضمنت أربعة أساليب بحثية مختلفة، بدءًا من سرد القصص، حيث طُلب من 700 شخص تقديم قصة مهمة لهم والإجابة على سلسلة من الأسئلة حول تأثير هذه القصة على تفسيراتهم لأحداث الصراع في شمال أوغندا. وانتهاءً بألعاب السلوك لاختبار صبرهم وعدالتهم وتعاونهم. كما تم إجراء أبحاث كمية ونوعية، شملت مقابلات تفصيلية لفهم تصورات وتعريفات الأفراد حول عملية الانتعاش بعد النزاع، تم أيضًا إجراء استبيان لوحدات متعددة لتحديد الاتجاهات والعلاقات في عدة مجالات مثل الحوكمة وسبل المعيشة والرفاهية.
النتائج والدروس	الصراعات العنيفة تترك أثرًا عميقًا على سلوك الأفراد في مراحل ما بعد النزاع، حيث كشفت القصص الشخصية وألعاب السلوك والأبحاث الكمية والنوعية عن تأثير التجارب الصراعية على التصورات والتصرفات اليومية بشكل سيئ. تستنتج الدراسة ضرورة تسليط الضوء على بناء الثقة وتعزيز العدالة في عمليات ما بعد الصراع، وتوفير الخدمات الأساسية للعب دور حيوي في تعزيز شرعية الدولة. الأبحاث المتكاملة أظهرت أهمية فهم العلاقة بين العوامل النفسية والاجتماعية. هذه النتائج توفر إطارًا قويًا لتوجيه البرامج نحو تحسين الحياة في المجتمعات المتضررة من العنف.

المصدر: Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations (English). eMBeD .report. Washington, D.C.: World Bank Group. (2020) : 116-118.

يوضح الجدول رقم (2) تفاصيل تجربة ميدانية طبقت منهجيات متعددة لدراسة تحدي استمرار عدم الاستقرار في المناطق المتضررة من الصراعات في شمال أوغندا، حيث تمكن الباحثون من خلال توظيف منهجيات متنوعة مثل سرد القصص وألعاب السلوك إلى جانب المنهج الكمي، من فهم الآثار النفسية والسلوكية لتجارب الصراع على الأفراد والمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع، وتؤكد النتائج على أهمية فهم الآثار النفسية والسلوكية لتجارب الصراع، وضرورة مراعاة هذا البعد عند تصميم البرامج التنموية في مناطق ما بعد الصراع، كما تؤكد على أهمية بناء الثقة وتعزيز العدالة في هذه العملية.

في ذات السياق، يوضح الجدول رقم (3) تفاصيل تدخلات أخرى أجرتها مجموعة البنك الدولي بهدف فهم كيفية تأثير السلوك البشري في سياق النزاعات والعنف.

جدول رقم (3): التعامل مع التحديات الفريدة المتعلقة بسياقات النزاع والعنف حول العالم باستخدام منهجيات العلوم السلوكية

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC).
النطاق الجغرافي	آسيا الوسطى وجنوب آسيا.
حجم العينة	لم يحدد
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	بين عام 2016-2017.
الشريحة المستهدفة	الجماهير ذات الصلة بالقضايا الإنسانية الناتجة عن النزاعات المسلحة.
وصف المشكلة	المشكلة التي تواجهها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) تتمثل في فهم كيفية تأثير السلوك البشري في سياق النزاعات والعنف، وكيف يمكن للجنة تحسين تأثير عملها الميداني من خلال فهم أعمق لهذا السلوك. تتعامل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع بيئات معقدة وعنيفة، وتسعى إلى تطبيق مبادئ العلوم السلوكية لتحسين التواصل مع السلطات والمقاتلين في مناطق الاقتتال المسلح، لضمان حماية المدنيين وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي. تنتج التحديات الفريدة للجنة الدولية عن طبيعة عملها في بيئات متوترة، مما يجعل من الضروري اختبار تنويع التدخلات وتحفيز السلوك بناءً على المعايير الاجتماعية.
وصف التدخل	تتضمن التدخلات التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) في مجال تغيير السلوك في مناطق النزاعات ثلاث فئات رئيسية. الفئة الأولى تشمل مشاريع وبرامج تهدف إلى التأثير في السلوك، وتشمل الأمثلة حملات التوعية بنبذ العنف الأهلي وتدريبات الإسعاف الأولي وتعزيز الدبلوماسية الإنسانية، أما الفئة الثانية فتشمل مشاريع وبرامج تهدف أيضًا إلى تأثير السلوك وتحاول قياس بعض التأثير. ويشمل هذا مقارنة البيانات الأصلية مع البيانات بعد التدخل ومن أمثلة هذه المشاريع حملات الإعلام التي تهدف إلى تحفيز الناس على مبادرات لتشجيع التصرف الآمن تجاه الألغام والقنابل الغير منفجرة، أما الفئة الثالثة، فتتضمن مشاريع تستخدم بشكل صريح منهجيات العلوم السلوكية لتحديد التدخل وقياس التأثير المحتمل. يعتمد هذا النهج على جمع البيانات واختبار عدة تدخلات لرؤية أيها الأكثر فعالية.
النتائج والدروس	حققت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) نتائج ملموسة وخلاصات مهمة من مشاريعها التي تعتمد على العلوم السلوكية بمناطق مختلفة من العالم. من بين هذه المشاريع، مشروع تقليل العنف في مستشفيين في باكستان أظهر نتائج إيجابية بعد تصميم تدخلات استنادًا إلى توفير خدمات الدعم النفسي والاستشارة للموظفين والمرضى للتعامل مع الضغوط الصعبة. كما أسفرت مشاريع أخرى في أفغانستان، مثل تقييم تأثير البيئات التشغيلية الافتراضية على سلوك الجنود، عن نتائج تشير إلى إمكانية استخدام تقنيات الواقع الافتراضي لتعزيز احترام القوانين الإنسانية الدولية. وفي مشروع آخر حول تأثير مواد الحملات الإعلانية على السلوك، أظهرت النتائج كيف يمكن تحسين استراتيجيات الحملات لتحقيق أهداف أفضل في توجيه الانتباه ودعم الالتزام بقوانين الإنسانية. تسعى اللجنة إلى زيادة قاعدة الأدلة لتظهر قيمة الاستثمار في العلوم السلوكية ويعكس ذلك في اهتمامها بزيادة الأدلة الناجحة في مختلف القطاعات، مع التركيز على تكنولوجيا التصميم ومعالجة التحيزات الداخلية في سياقات فقيرة وهشة.

المصدر: Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The International Committee Of The Red Cross Efforts In Behavioral Science, (2019) : 74-80.

يظهر الجدول رقم (3) ملخصًا عن الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تطبيق منهجيات العلوم السلوكية للتعامل مع التحديات المعقدة الناجمة عن النزاعات المسلحة والعنف، حيث واجهت اللجة مشكلة الحاجة لفهم أعمق للسلوك البشري في سياقات النزاع، لتحسين فاعلية التدخلات الإنسانية، واتبعت منهجية متدرجة تبدأ بمشاريع بسيطة للتأثير على السلوك، مروراً بقياس بعض التأثيرات، وصولاً إلى تطبيق منهجيات العلوم السلوكية بشكل أعمق، حيث تشير النتائج إلى إمكانية تحقيق نتائج إيجابية في الحد من العنف وتعزيز احترام القانون الدولي، من خلال تصميم التدخلات بناءً على فهم الحوافز والمحركات السلوكية، ويقدم الجدول أمثلة ملموسة عن كيفية تطبيق الاقتصاد السلوكي في سياقات النزاعات، ويوضح النهج التدريجي المتبع مع توضيح النتائج والدروس الرئيسية.

في ذات السياق، نعرض في الجدول رقم (4) تدخلات تتعلق باستخدام رؤى الاقتصاد السلوكي لتحسين البرامج والخدمات الإنسانية في المجتمعات المتأثرة بالنزاع والكوارث.

جدول رقم (4): استخدام السلوكيات المستندة إلى العلوم السلوكية لتحسين البرامج الإنسانية والخدمات في المجتمعات المتأثرة بالنزاع والكوارث

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	فريق السلوكيات (Airbel Impact Lab) ضمن قسم البحث والابتكار في (اللجنة الدولية للإنقاذ).
النطاق الجغرافي	مخيم لاجئين في تنزانيا ومخيم لاجئين في لبنان والأردن.
حجم العينة	عائلات مختارة عشوائيا من مخيمات اللاجئين في مناطق نزاعات مختلفة.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	استمرت لفترة تصل إلى 14 أسبوعًا.
الشريحة المستهدفة	تشمل المشروعات شرائح مختلفة من السكان المتأثرين، بما في ذلك المعلمين، والأطفال، والأهل في مخيمات اللاجئين.
وصف المشكلة	تركز المشاريع على تقديم حلول لمشكلات محددة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع والكوارث وبالأخص في مخيمات اللاجئين، مثل تعزيز التعلم الاجتماعي العاطفي بين المعلمين، وتحسين تفاعل الأهل مع أطفالهم، والتصدي للعنف من الشريك، وتعزيز التواصل الإيجابي بين المعلمين والطلاب.
وصف التدخل	تم استخدام أسلوب الحفز السلوكي، في بيئات غير مستقرة وبها ظروف أمنية صعبة. تم توجيه هذا النهج نحو مشاكل محددة في مجتمعات اللاجئين، مع التركيز على تحقيق تغييرات إيجابية في سلوك وتصورات وتصرفات الأفراد المعنيين. يشمل التدخل توظيف فريق مختص من العلماء السلوكيين والمصممين والباحثين لتطوير حلول مبتكرة وتجريبها في الميدان بشكل مستمر، مع التركيز على التكامل العلوم السلوكية في مجال العمل الإنساني.
النتائج والدروس	النتائج والدروس المستفادة من تدخلات اللجنة الدولية للإنقاذ تشير إلى تحقيق تقدم إيجابي في عدة مشاريع. على سبيل المثال، في تجربة Coach Erevu لتدريب المعلمين الافتراضيين في مخيم اللاجئين في تنزانيا، أظهرت نتائج إيجابية ملموسة في سلوكيات المعلمين، حيث كانت العديد من المؤشرات الخاصة بطريقة التعامل مع التلاميذ اللاجئين —قبل التجربة– تتجه في مسار لايتفهم طبيعة حياة طلبة مناطق الصراع. مشروع Tunakujenga لتعزيز تعلم الأطفال المبكر في مخيم اللاجئين في تنزانيا أيضًا قد أظهر نتائج إيجابية تشير إلى بناء أسس تعليمية قوية وتطوير مهارات حياتية أساسية من خلال توفير برامج تعليمية مناسبة للأطفال الصغار عززت تفاعلهم الاجتماعي واللغوي والحركي، ووجهت فضولهم الطبيعي نحو عمليات التعلم وقدمت دعم شامل لنموهم الذهني. تعتبر هذه النتائج مشجعة وتوفر فهماً أعمق حول قدرة السلوكيات على تحسين فعالية البرامج الإنسانية، وضرورة فهم الديناميات السلوكية للمستفيدين، وتوفير تحفيزات فعّالة للتغيير السلوكي.

المصدر: Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations (English)." eMBeD report. Washington, D.C.: *World Bank Group. International Rescue Committee (IRC*). (2020): 86-93

يسلط الجدول (4) الضوء على مشروع نفذته اللجنة الدولية للإنقاذ بهدف دمج المنهجيات السلوكية في المجال الإنساني وتطوير حلول للتحديات التي تواجه اللاجئين في مخيمات ما بعد النزاع، حيث ركز المشروع على معالجة قضايا خطيرة مثل؛ ضعف مستوى التعليم وانتشار ظاهرة العنف الأسري، من خلال تبني أسلوب تجريبي في تصميم واختبار حلول سلوكية مبتكرة مثل برامج تدريب افتراضية للمعلمين وبرامج تعليمية للأطفال تراعي السياق المحلي، وأسفرت هذه التدخلات عن نتائج إيجابية واعدة أظهرت فاعلية توظيف المنهجيات السلوكية في تحسين البرامج الإنسانية والتنموية في بيئات ما بعد النزاع، وتتمثل الدروس الرئيسة المستفادة في أهمية فهم الحوافز والدوافع السلوكية لدى الفئات المستهدفة عند تصميم الحلول والبرامج الملائمة.

على نفس النحو، يعرض الجدول رقم (5) مشاريع متعلقة بمعالجة التحديات في المناطق الهشة من خلال فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (5): معالجة التحديات في المناطق الهشة مثل لبنان والعراق من خلال فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتصميم تدخلات مبتكرة لتحسين الوضع الحالي وتحقيق التنمية المستدامة

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).
النطاق الجغرافي	تشمل المشاريع مناطق هشة ودول فقيرة متنوعة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وشرق أوروبا.
حجم العينة	غير محددة.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	2015
الشريحة المستهدفة	الأفراد المهجرين واللاجئين.
وصف المشكلة	المشكلة التي تم التعامل معها في نطاق مشاريع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي تتنوع وتشمل تحديات مختلفة في مجالات التنمية المستدامة. مثل تعزيز الامتثال الضريبي في كوسوفو، وتحسين ظروف المعيشة للأشخاص المهجرين في العراق، وتعزيز التنمية المحلية في البلدان الافريقية الفقيرة، وتعزيز التآلف الاجتماعي في المناطق الحضرية المحرومة في لبنان. يتم التحليل السلوكي لهذه المشكلات بهدف فهم العوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر على الجماهير المستهدفة، ومن ثم تصميم تدخلات فعّالة لتحقيق أقصى فائدة تنموية من التجارب والدراسات.
وصف التدخل	التدخلات التي تم تنفيذها ضمن مشاريع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي تتنوع وتتضمن استخدام الرؤى السلوكية لتحسين النتائج التنموية في عدة مجالات. كمثال، في مشروع تعزيز الالتزام الضريبي في كوسوفو، تم تطبيق تدابير مستندة إلى الحفز السلوكي، مثل إرسال تذكيرات تشجيعية بواسطة رسائل نصية وبريد إلكتروني لتحفيز الأفراد على الالتزام بالتقديم الضريبي بشكل دقيق وفي الوقت المحدد. في مشروع آخر في لبنان، تم استخدام رسائل التأطير لإنشاء منصات للحوار والمشاركة المجتمعية لتمكين الأفراد والسكان من التحاور والمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية.
النتائج والدروس	تمثل النتائج الحاصلة على تطبيق الرؤى السلوكية في مشاريع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي إضافة فعّالة إلى أدوات التعاون الألماني للتنمية. على سبيل المثال، في مشروع تعزيز الالتزام الضريبي في كوسوفو، أظهرت التجارب التي استخدمت رسائل تشجيعية زيادة بلغت حوالي 59% في معدل الامتثال لتقديم الإقرارات الضريبية الشخصية. كما أسهمت تدابير التوعية في الحد من التعاملات المادية غير القانونية. من جهة أخرى، أظهرت التجربة في موزمبيق بشأن تأثير الإعلانات الضريبية أن تغيير إطار الإعلان يمكن أن يزيد من الامتثال للضرائب في المناطق المستهدفة. هذه النتائج تشير إلى قوة وفعالية الرؤى السلوكية في تحقيق تغييرات إيجابية في سلوك الفرد والمجتمع. وفي لبنان، أظهرت تجربة رسائل التأطير تعزيز نسبي للتآلف الاجتماعي. من الدروس المستفادة، يظهر أن إدماج الرؤى السلوكية في تصميم المشاريع يمكن أن يعزز فعالية التدخلات التنموية. يتطلب الأمر تخصيص موارد كافية والتخطيط الدقيق لضمان استمرارية المشروع وضبط التدخلات بناءً على المعلومات الجديدة.

المصدر: Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The Deutsche Gesellschaft Für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) Gmbh, (2019) : 28-35.

يوضح الجدول رقم (5) الجهود التي بذلتها الجمعية الألمانية للتعاون الدولي لدمج المنظور السلوكي في مشاريع التنمية بالمناطق الهشة، حيث تتركز المشكلة في التحديات التنموية المتنوعة التي تواجه تلك المناطق من فقر ونزوح وضعف خدمات وانعدام الثقة، ولمعالجة ذلك، اتبعت الجمعية منهجية تجريبية في تصميم عدة تدخلات سلوكية مبتكرة مثل؛ استخدام الحوافز والرسائل التشجيعية لتعزيز الالتزام الضريبي، وتقنيات التأطير لبناء الثقة المجتمعية، وأسفرت هذه التدخلات عن نتائج إيجابية ملموسة أظهرت فاعلية المنظور السلوكي في تحفيز التغيير، ويقدم الجدول أمثلة تطبيقية قيّمة عن إمكانات دمج الاقتصاد السلوكي في مشاريع التنمية بالمناطق الهشة لتحقيق أقصى فائدة، ومن العبر المستفادة من هذه التجارب أهمية التخطيط الدقيق وتخصيص الموارد الكافية لضمان استدامة مثل هذا النهج.

2- نماذج عن تجارب وتدخلات لدعم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة

تلتزم مجموعة البنك الدولي بدعم التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال مجموعة متنوعة من التجارب والتدخلات، والتي يمكن أن تشمل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والحفاظ على الموارد، ونعرض في هذا السياق

تجربتين، الأولى تتعلق بتحفيز السلوكيات البيئية المستدامة بين الموظفين والطلاب نوضح تفاصيلها في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): تحفيز السلوكيات البيئية المستدامة بين الموظفين والطلاب في سنغافورة من خلال تعزيز تبني سلوكيات تحافظ على الموارد وتدعم الاستدامة في مجتمعات العمل والتعليم

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	وحدة أبحاث العلوم السلوكية والاقتصادية في وزارة البيئة والموارد المائية (MEWR) في سنغافورة.
النطاق الجغرافي	سنغافورة.
حجم العينة	عينة غير محددة.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	مشاريع متنوعة تم تنفيذها منذ سنة 2008 واخرى ما زالت قيد التنفيذ.
الشريحة المستهدفة	1. موظفي وزارة البيئة والموارد المائية (MEWR) وسلطات النقل البري في دراسة فعالية تشجيع الموظفين على استخدام وسائل النقل العامة. 2. طلاب المدارس في مشروع Buddy Clean الذي أطلقته الوكالة الوطنية للبيئة بهدف زيادة تقدير الطلاب لعمال التنظيف وزيادة مسؤوليتهم تجاه نظافة المدرسة. 3. المستهلكين الذين يستهدفون ترشيد استهلاك المياه في دراسة قامت بها الهيئة الوطنية للمياه.
وصف المشكلة	المشكلة في هذا التجربة تتمثل في عدم تحقيق التحول المطلوب نحو التنمية المستدامة في سنغافورة. تركز المشكلة على عدة جوانب منها قلة استخدام وسائل النقل العامة بين موظفي وزارة البيئة والموارد المائية، وعدم فهم كافة طلاب المدارس لأهمية الحفاظ على نظافة المدرسة وتقدير مجهودات موظفي التنظيف. بالإضافة إلى ارتفاع استهلاك المياه خلال عمليات الاستحمام، مما يعد تحديًا إضافيًا لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية في المجتمع.
وصف التدخل	تمثل التدخلات المقترحة أسلوب الحفز السلوكي بتحفيز التصرفات المرغوب فيها من خلال تقديم مكافآت أو تعزيز العواقب الإيجابية. أولاً، تم تشجيع موظفي وزارة البيئة والموارد المائية على التحول إلى وسائل النقل العامة من خلال توفير مزايا وتسهيلات للموظفين الذين يختارون استخدام وسائل النقل العامة، مثل تخصيص مواقف مخصصة لحاملي بطاقات النقل العامة وتوفير تذاكر بأسعار مخفضة لتشجيع المشاركة مع التذكير بالفوائد الشخصية والبيئية لهذا التحول. ثانيًا، تم تنظيم مشروع Buddy Clean من قبل الوكالة الوطنية للبيئة لزيادة وعي طلاب المدارس حول أهمية النظافة وتقدير جهود موظفي التنظيف. يعتمد هذا التدخل على تشجيع مشاركة الطلاب في أعمال تطوعية تتعلق بالنظافة، مثل تنظيف الفصول الدراسية أو المساهمة في حملات تنظيف المدرسة وتنظيم برامج توعية منتظمة للطلاب حول أهمية النظافة ودور موظفي التنظيف في تحقيق بيئة تعلم صحية. وأخيرًا، استهدفت تجربة الهيئة الوطنية للمياه استخدام المياه بفعالية أكبر من خلال تقديم تقييم فوري وتحديد أهداف محددة لاستخدام المياه أثناء الاستحمام وتركيب أنظمة توفير المياه مثل منظمات الضغط والأنظمة ذات التدفق المنخفض، مما يشجع على تقليل الاستهلاك الزائد للمياه وتعزيز ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية.
النتائج والدروس	**تحفيز استخدام وسائل النقل العامة:** - زيادة وعي الموظفين حول فوائد استخدام وسائل النقل العامة. - تقليل حجم حركة المرور وانبعاثات الكربون من خلال تشجيع الموظفين على ترك السيارات الشخصية في المنازل. **تعزيز الوعي بالنظافة المدرسية:** - تحسين السلوكيات الصحية لدى الطلاب من خلال زيادة وعيهم بأهمية النظافة. - تعزيز مفهوم النظافة في المناهج الدراسية والتعاون بين الطلاب وموظفي التنظيف. **ترشيد استهلاك المياه:** - توفير بيانات فورية وأهداف قابلة للقياس لتشجيع الأفراد على تقليل استهلاك المياه أثناء الاستحمام. - متابعة كمية المياه عبر توفير أجهزة تساعد في تحديد الاستهلاك الشخصي وتحفز الابتعاد عن التبذير.

المصدر: Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around the World: Profiles of 10 Countries (English)." eMBeD brief. Washington, D.C.: World Bank Group. Ministry of the Environment and Water Resources (MEWR), (2019)

يلقي الجدول رقم (6) الضوء على الجهود المبذولة من طرف وحدة أبحاث العلوم السلوكية والاقتصادية في وزارة البيئة والموارد المائية (MEWR) في سنغافورة لتطبيق المنهجيات السلوكية بهدف تشجيع السلوكيات البيئية المستدامة بين مختلف شرائح المجتمع، حيث تتمثل المشكلة في انتشار بعض السلوكيات غير المستدامة مثل الاعتماد المفرط على المركبات الشخصية وارتفاع استهلاك المياه، وطُبق أسلوب التحفيز السلوكي (الندج) من خلال تقديم مكافآت وفوائد مادية ومعنوية لتشجيع التحول نحو خيارات أكثر استدامة، سواء في بيئات العمل أو التعليم، وتشير النتائج إلى نجاح هذه التدخلات في تحقيق أهدافها سواء في تشجيع استخدام وسائل النقل العام أو ترشيد استهلاك المياه أو تعزيز الممارسات الصحية بين الطلاب، حيث تبرز هذه الأمثلة التطبيقية إمكانات كبيرة لتوظيف مبادئ الاقتصاد السلوكي في دفع التحول نحو سلوكيات أكثر استدامة على المستويين الفردي والمجتمعي.

وبالنسبة للتجربة الثانية فتتعلق بتحفيز المزارعين لاستخدام ممارسات زراعية صديقة للبيئة، ونوضح تفاصيلها في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): تحفيز المزارعين نحو اعتماد ممارسات زراعية صديقة للبيئة في الاتحاد الأوروبي عبر الجمع بين الحوافز الاقتصادية والأهداف البيئية

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	مركز الكفاءة في الدراسات التصرفية (CCBI) بالتعاون مع مركز البحوث المشترك (JRC) التابع للمفوضية الأوروبية ووزارة الزراعة (DG AGRI).
النطاق الجغرافي	دول الاتحاد الأوروبي
حجم العينة	600 مزارع
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	الدراسة لازالت جارية ومن المتوقع أن تسهم في إصدار إصلاحات في السياسة الزراعية.
الشريحة المستهدفة	المزارعين العاملين مباشرة في مجال الزراعة والذين يمارسون ممارسات بيئية خضراء.
وصف المشكلة	المشكلة المحورية في هذه التجربة تتمحور حول كيفية تحفيز المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة وصداقة للبيئة. يواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة في التكيف مع التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة، حيث يعتبر اعتماد المزارعين على ممارسات خضراء أمرًا ضروريًا. تحديد العوامل التي تؤثر في قرارات المزارعين وتحفيزهم لاتخاذ خطوات نحو التحول تنحو الزراعة المستدامة يمثل تحديًا استراتيجيًا، حيث يتعين تحقيق توازن فعّال بين الحوافز الطوعية والإجبارية لضمان نجاح السياسات الزراعية وتحقيق فائدة بيئية واقتصادية مستدامة.
وصف التدخل	يتمثل التدخل في هذه التجربة في إجراء دراسة سلوكية دقيقة لفهم عميق لعوامل القرار التي تؤثر على قرارات المزارعين في اعتماد ممارسات زراعية خضراء من عدمها. يتضمن ذلك استخدام تجارب الحفز السلوكي عبر الإنترنت من خلال جمع بيانات سلوكية بيئية من 600 مزارع في ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. يهدف التدخل إلى فهم كيف يمكن تحفيز المزارعين بشكل أفضل لتبني ممارسات أكثر صداقة للبيئة، مع التركيز على الجمع بين الحوافز الطوعية والإجبارية. يعكس هذا التدخل الجهود المستمرة لتطوير استراتيجيات فعّالة لتحفيز التحول نحو زراعة مستدامة في إطار السياسات الزراعية الأوروبية.
النتائج والدروس	من خلال تنفيذ دراسة اعتماد المزارعين على الممارسات الخضراء، توصلت النتائج إلى رؤى قيمة. أظهرت التجارب عبر الإنترنت التي شملت 600 مزارع في ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي أن توظيف تحفيزات طوعية وتقديم مكافآت مالية مباشرة للمزارعين الذين يعتمدون ممارسات زراعية صديقة للبيئة، قد دفعهم للتحول إلى طرق الزراعة العضوية أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الضارة. كما تم إقامة أنظمة فعّالة للرصد والتقييم لضمان اتباع المزارعين لممارسات الزراعة المستدامة. ومن بين الدروس المستفادة يأتي أهمية توجيه السياسات نحو خلق بيئة تحفيزية تجمع بين الحوافز الاقتصادية والتوعية البيئية. كما تشير النتائج إلى أن تفعيل روح المنافسة والتشجيع على اعتماد الممارسات الخضراء يسهم في تحفيز المزارعين للمساهمة في تحقيق أهداف الزراعة المستدامة.

المصدر: Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The European Commission (EC), (2019) : 40-46.

يقدم الجدول رقم (7) ملخصًا عن الجهود المبذولة من قبل مركز الكفاءة في الدراسات التصرفية (CCBI) بالتعاون مع مركز البحوث المشترك (JRC)التابع للمفوضية الأوروبية ووزارة الزراعة (DG AGRI) في الاتحاد الأوروبي لتطبيق المنهجيات السلوكية بهدف تحفيز المزارعين على اعتماد ممارسات زراعية صديقة للبيئة، وتتمثل المشكلة في الحاجة إلى تشجيع المزارعين على الانتقال إلى أساليب زراعية أكثر استدامة بيئيًا، في ظل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، وقد تم تنفيذ دراسة سلوكية شاملة عبر الإنترنت شملت 600 مزارعًا، لفهم الحوافز التي تؤثر على قرارات المزارعين واختبار فاعلية المكافآت المادية في تشجيع اعتماد الممارسات الخضراء، وأظهرت النتائج دلائل إيجابية على فاعلية الحوافز الطوعية المباشرة

في دفع المزارعين نحو التحول إلى أساليب أكثر استدامة، ومن الدروس المستفادة من هذه التجارب أهمية خلق بيئة داعمة تجمع بين الحوافز الاقتصادية والبيئية لتحقيق التغيير المرجو، إذ توضح هذه التجربة إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد السلوكي بشكل فعال في قطاع الزراعة لتشجيع الممارسات المستدامة.

3- نماذج عن تجارب وتدخلات لدعم البرامج التنموية في مجال التعليم

يؤدي التعليم دورًا رئيسًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتسعى مجموعة البنك الدولي من خلال برامج متنوعة إلى دعم البلدان النامية في تحسين جودة التعليم وزيادة فرص الحصول عليه للجميع، وتشمل هذه المجهودات زيادةً على التمويل؛ البرامج الموجهة، والإصلاحات السياسية، والبحث والتطوير، وفي سياق استخدام رؤى الاقتصاد السلوكي، نعرض تجربتين الأولى تتعلق باستهداف رفع مستوى الاستثمار في التعليم والصحة للأسر الفقيرة، والتي نوضح تفاصيلها في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8): تحسين مستوى التواصل مع نماذج نسائية ناجحة لرفع مستوى الاستثمار في التعليم والصحة للأسر ذات الدخل المنخفض في نيكاراغوا

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	بالتعاون بين الباحثين من البنك الدولي، وكارين ماكورز من مدرسة الاقتصاد في باريس، ووزارة الأسرة في نيكاراغوا
النطاق الجغرافي	الدراسة أُجريت في مناطق ذات دخل منخفض جداً في نيكاراغوا.
حجم العينة	العينة تتكون من الأسر المستفيدة من برنامج نقدي لمواجهة آثار جفاف شديد، وتم تقسيمهم بشكل عشوائي إلى مجموعات مختلفة.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	البرنامج كان لمدة عام وتم تقييم النتائج خلال فترتين، التسعة شهور خلال تنفيذ البرنامج ومن ثم بعد مرور عامين من انتهاء البرنامج.
الشريحة المستهدفة	الأسر الزراعية المتأثرة بالجفاف في نيكاراغوا.
وصف المشكلة	المشكلة الرئيسية التي تواجه الأسر ذات الدخل المنخفض في نيكاراغوا هي تحفيزها على الاستثمار في التعليم والصحة لأطفالها للخروج من دائرة الفقر. يبرز المستند أن الجهود التنموية التقليدية لا تكفي، ولكن التركيز على رفع مستوى التطلعات والطموحات يظهر كمفتاح رئيسي. المشكلة تكمن في كيفية تحفيز هذه الأسر للتفاعل مع نماذج نسائية ناجحة، وكيف يمكن تجسيد هذا التفاعل في تحسين النتائج الطويلة الأمد للبرامج التنموية.
وصف التدخل	استخدم أسلوب التحفيز الذاتي. حيث تم تقديم برنامج تحويل نقدي لتلبية الاحتياجات الفورية ومن ثم تم تجريب حلول بديلة مثل منح المنح الدراسية للتدريب المهني والمنح غير المشروطة لتأسيس أعمال غير زراعية.
النتائج والدروس	التفاعل مع نماذج النجاح النسائية أثر إيجابيًا على طموحات وتوقعات الأسر، وكان له تأثير مستدام بعد انتهاء البرنامج. هناك تأثير اجتماعي مضاعف حيث كان للتفاعل مع القادة المحليين تأثير إيجابي على البرنامج وعلى المشاركين فيه. تشير النتائج إلى أهمية التفاعل الاجتماعي ورؤية نماذج النجاح المحلية وخصوصا النسائية في تحقيق تحول في السلوكيات والتوقعات نحو المستقبل.

المصدر: eMBeD (The Mind, Behavior, and Development Unit). "*Social Multipliers at Work: Improving Children's Outcomes Through Aspirations and Role Models."(2014)*.

تهدف الدراسة الموضحة في الجدول رقم (8) والتي أجريت بالتعاون بين باحثين من البنك الدولي وجامعة باريس للعلوم الاقتصادية ووزارة الأسرة في نيكاراغوا، إلى تحفيز الأسر منخفضة الدخل في المناطق الريفية على الاستثمار في التعليم والصحة لأبنائها، وشملت العينة الأسر المتضررة من الجفاف في تلك المناطق والمستفيدة من برنامج مساعدات نقدية، وقد استخدم الباحثون أسلوب التحفيز الذاتي من خلال تقديم مساعدات نقدية ومنح دراسية ومنح لتأسيس مشاريع صغيرة، وأظهرت النتائج أن التفاعل مع نماذج النجاح النسائية المحلية كان له أثر إيجابي مستدام على طموحات وتوقعات تلك الأسر، مما يشير إلى أهمية القدوات المحلية في إحداث التحول السلوكي والطموح نحو مستقبل أفضل.

التجربة الثانية المتعلقة بدعم البرامج التنموية في المجال التعليم تخص تحسين النظام التعليمي في البيرو، ونعرض تفاصيلها من خلال الجدول رقم (9).

جدول رقم (9): تحسين النظام التعليمي في البيرو من خلال تصميم وتقييم تدخلات سياسية موجهة

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	مختبر وزارة التعليم في بيرو – MineduLAB
النطاق الجغرافي	البيرو
حجم العينة	عينة عشوائية غير محددة.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	بدأ مختبر وزارة التعليم في بيرو MineduLAB في تنفيذ التجارب في 2015 واستمرت حتى يناير 2016.
الشريحة المستهدفة	مؤسسات التعلم في بيرو.
وصف المشكلة	يسعى المختبر لتحسين عمليات التعلم في بيرو ومواجهة التحديات التي تواجه نظام التعليم في البلاد بسبب نقص الموارد. يتعامل MineduLAB مع مجموعة متنوعة من التحديات التعليمية، ويسعى إلى تطوير حلول قائمة على السياسات يمكن تقييمها بشكل دقيق لضمان تحسين فعالية التعليم وتحقيق نتائج إيجابية في ميدان التعلم في جميع أنحاء بيرو.
وصف التدخل	تمحور نهج هذا المشروع حول تنفيذ تدابير منخرطة في التعليم تهدف إلى تحسين التعلم ومعالجة التحديات التي يواجهها النظام التعليمي عبر أسلوب التأطير الإيجابي الذي يطور برامج دعم الطلاب ويعزز التفاعل مع المعلمين. يعتبر MineduLAB الابتكار والتجريب جزءًا أساسيًا من استراتيجيته التدخلية، حيث يسعى إلى تقييم الفعالية والتأثير المحتمل لهذه التدخلات، مع التركيز على جمع البيانات الإدارية لقياس التأثير بشكل فعال. يهدف المختبر أيضًا إلى نقل الخبرات والمعرفة المكتسبة من هذه التدخلات إلى القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز الابتكار وتحسين التعليم في البيرو وحول العالم.
النتائج والدروس	من خلال جهوده في تصميم وتقييم التدخلات التعليمية، قدم MineduLAB نتائج إيجابية في تحسين عمليات التعلم في بيرو. على سبيل المثال، أظهرت تجربة "Choosing a better future" مؤشرات في الحد من معدلات التسرب المدرسي وتحسين نسبة التحاق الطلبة بالمدارس في القرى النائية، من خلال نشر التوعية المكثفة بأهمية التمدرس وفوائد التعليم الثانوي والتعليم العالي للحياة المهنية والمادية المستقبلية. من الدروس المستفادة لهذه التجربة هي التركيز على التكاليف المنخفضة في عملية التعلم واستخدام البيانات الإدارية لقياس التأثير الممكن على العينات المستهدفة، حيث أتاح هذا النهج لـ MineduLAB تحقيق فعالية عالية دون الحاجة إلى ميزانية إضافية. كما يُظهر التفاعل القوي مع السلطات السياسية في وزارة التعليم أهمية تحقيق التوازن بين المشاريع الخاصة والتطبيق العملي الحكومي لنتائج تلك المشاريع، مما يضمن تبني السياسات الناجحة بشكل أوسع وتحقيق التأثير المستدام.

المصدر: Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "BEHAVIORAL SCIENCE AROUND THE WORLD: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group, *Country Profiles - Peru*, (2019) : 104-: 112

يوضح الجدول رقم (9) تجربة أجراها مختبر وزارة التعليم في البيرو تهدف إلى مواجهة التحديات التي يعاني منها النظام التعليمي في البلاد بسبب نقص الموارد، من خلال تصميم وتقييم تدخلات سياسية مبتكرة، حيث ركز المختبر في تدخلاته على الحلول منخفضة التكلفة القائمة على الاقتصاد السلوكي مثل التأطير الإيجابي وتعزيز تفاعل الطلاب والمعلمين، بهدف تحسين عمليات التعلم ومعالجة التحديات بكفاءة، وأظهرت التدخلات نتائج إيجابية في الحد من معدلات تسرب الطلاب وتحسين نسب الالتحاق بالمدارس، كما بيّنت التجربة أهمية التوازن بين تنفيذ مثل هذه المشاريع البحثية وتبنيها سياسيًا على نطاق أوسع لضمان استدامة النتائج الإيجابية وتعظيم التأثير.

4- نماذج عن تجارب وتدخلات لتحسين البرامج التنموية من خلال تغيير السلوكيات

تقدّر مجموعة البنك الدولي أهمية تغيير السلوكيات في تحقيق التنمية المستدامة، وتُجري تبعًا لذلك العديد من التجارب والتدخلات لتحسين البرامج التنموية من خلال هذه الوسيلة، ويمكن أن يشمل ذلك برامج التوعية، وتدخلات سلوكية تهدف إلى تغيير السلوكيات بطريقة غير مباشرة، مثل برامج إعادة تصميم البيئة لتشجيع السلوكيات الإيجابية، ونعرض في هذا الصدد مجموعتين من التجارب؛ الأولى في الجدول رقم (10) وتوضح تفاصيل تدخلات هدفت إلى تغيير السلوكيات الفردية والجماعية في المجتمعات المستهدفة.

جدول رقم (10): تغيير السلوكيات الفردية والجماعية في المجتمعات المستهدفة، من خلال تعزيز الممارسات الإيجابية وتقديم حلول عملية

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	الجهات المنفذة تشمل أعضاء الفريق في Save the Children في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى فريق CUBIC في آسيا.
النطاق الجغرافي	تشمل مناطق جغرافية متنوعة في أفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.
حجم العينة	التجربة تتضمن أكثر من 30 برنامجًا بمكونات سلوكية تم تصميمها وتنفيذها.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	على مدى 25 سنة.
الشريحة المستهدفة	تشمل الفرق التنفيذية لـ Save the Children مشاريع تستهدف مجموعة متنوعة من الفئات العمرية والمجتمعات، بما في ذلك الأطفال، والأمهات، والمجتمعات المحلية.
وصف المشكلة	يظهر من التجربة أن الفرق التنفيذية تسعى إلى تغيير السلوكيات الفردية والجماعية في هذه المجتمعات المستهدفة، وتعمل على تعزيز الممارسات الإيجابية وتقديم حلول عملية لقضايا تتعلق بحياة الأطفال وصحتهم. تظهر التجربة أيضًا التحديات المستمرة مثل الحاجة إلى تعزيز التوعية حول التغذية السليمة، ومكافحة العادات الضارة، ودعم النساء الحوامل والأمهات الجدد في مجال الصحة ورعاية الأطفال في المناطق الفقيرة.
وصف التدخل	في هذه التجربة تم استخدام أسلوب تبسيط الخيارات لتحفيز اتخاذ القرارات التي تدعم التصرفات الإيجابية للتأثير على المجتمعات وتحقيق التغيير في السلوكيات الفردية والجماعية. في حملات التوعية حول التغذية، تم تبسيط الخيارات عبر تقديم أسلوب سهل الفهم حول أهمية التغذية السليمة للأطفال مثل تقديم وجبات غذائية صحية ومتوازنة بتكلفة قليلة ومن المواد المتوفرة. في مجال تعزيز مهارات القراءة، تم تبسيط الخيارات عبر توفير كتب سهلة الفهم وملهمة للأطفال. قدمت بأسلوب تفاعلي يشجع الأطفال على القراءة وتنمية حبهم للكتب.
النتائج والدروس	تُظهر النتائج المستمدة من مشاريع Save the Children في مجال التغيير السلوكي تأثيرًا إيجابيًا على مستوى الفرد والمجتمع. على سبيل المثال، أظهر مشروع "Community Empowerment in Nutrition Project" في فيتنام استخدام نهج "التفوق الإيجابي" تحسينًا ملحوظًا في التغذية لدى الأطفال المشاركين، واستمرت هذه النتائج بعد انتهاء المشروع. كما أسهم مشروع "Bolivia WARMI" في تحقيق انخراط فعّال للأسر في دورة العمل الجماعية وتقليل نسبة وفيات الرضع. من الدروس المستفادة يتضح أن تطبيق العلوم السلوكية في مجال التنمية يمكن أن يحقق تحولًا إيجابيًا في المجتمعات، حيث يتيح التركيز على تغيير العادات والتوجيه نحو ممارسات صحية. يعكس التزام منظمة Save the Children بتعزيز التواصل المجتمعي وتمكين المجتمعات المحلية استراتيجية فعّالة في تحقيق الأهداف، وتؤكد تجربتهم على أهمية التعاون مع هياكل المجتمع التقليدية والدينية في هذه الجهود.

المصدر: Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "*Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations (English)*." eMBeD report. Washington, D.C.: World Bank Group. *Save The Children Group. "International Rescue Committee (IRC)."(2020):*126-137.

يُظهر الجدول رقم (10) تجربة نفذتها منظمة Save the Children على مدار 25 عاماً في مناطق متعددة من العالم تهدف إلى تغيير السلوكيات الفردية والجماعية في المجتمعات المستهدفة من خلال تعزيز الممارسات الإيجابية وتقديم حلول عملية، حيث تواجه تلك المجتمعات تحديات مستمرة تتعلق بصحة الأطفال ورعايتهم، واستخدمت المنظمة أسلوب تبسيط الخيارات للتأثير على سلوكيات الأفراد والجماعات، ففي مجال التوعية التغذوية تم تبسيط الخيارات من خلال تقديم وصفات غذائية صحية ومتوازنة بتكلفة قليلة، كما تم تبسيط خيارات تعزيز القراءة عند الأطفال بتوفير كتب سهلة وجذابة، وأظهرت النتائج تحسنا ملحوظا في العادات الغذائية واستمرارية التأثير بعد انتهاء المشاريع، كما بيّنت التجربة نجاح استراتيجية المنظمة في تمكين المجتمعات المحلية وأهمية التعاون مع المؤسسات التقليدية لتحقيق الأهداف المرجوة.

من ناحية أخرى، يوضح الجدول رقم (11) التجربة الثانية والتي تهدف إلى تحسين فعالية البرامج التنموية في دول مختلفة من خلال التبني الفعال للعلوم السلوكية.

جدول رقم (11): تحسين فعالية البرامج التنموية في دول مختلفة من خلال التبني الفعّال للعلوم السلوكية

الجهة المنفذة للدراسة/للتجربة	"مكتب الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO)"، وهي وزارة حكومية في المملكة المتحدة تعمل على تقديم الخدمات الحكومية على المستوى الوطني والدولي.
النطاق الجغرافي	النطاق الجغرافي يشمل مشاريع وبرامج في عدة مناطق هشة وفقيرة حول العالم، بما في ذلك أفريقيا، شرق آسيا، الشرق الأوسط.
حجم العينة	لم يتم تحديد حجم العينة.
الجدول الزمني لتنفيذ التجربة	منذ عام 2010 حتى الوقت الحالي.
الشريحة المستهدفة	المجتمعات في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والمؤسسات الحكومية في هذه الدول.
وصف المشكلة	المشكلة التي تواجه"وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية" تتعلق بتحقيق أهداف تنموية انسانية وضرورية في مناطق فقيرة حول العالم. يتسم التحدي بضرورة تصميم وتنفيذ برامج فعّالة تلبي احتياجات الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وتعمل على تحسين سلوكيات المجتمعات المستفيدة. الفهم الدقيق للقضايا التنموية، مثل التغذية، والتعليم، والاستدامة، يمثل تحديًا، وهناك حاجة إلى استخدام العلوم السلوكية لتحليل العوامل المؤثرة في سلوك الفرد والمجتمع بشكل يفيد حكومات الدول المعنية لتصميم حلول فعّالة وملائمة ومستمرة. يعكس هذا التحدي التزام وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية بتبني منهجيات مبتكرة لتعزيز التنمية والتصدي للفقر العالمي بشكل فعّال ومستدام.
وصف التدخل	تهدف" وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية " إلى مواجهة التحديات التنموية والاجتماعية على مستوى عالمي من خلال توجيه الجهود نحو تبسيط الخيارات. يتضمن التدخل التركيز على تقديم خيارات غذائية صحية وميسرة للأفراد، مما يعزز الوعي بأهمية التغذية السليمة. فيما يتعلق بتحسين التعليم، يُسهم التبسيط في توفير فرص تعلم أفضل وسهولة الوصول إلى الموارد التعليمية. وفي مجال تعزيز الصحة والبيئة، يُركز تحدي التجربة على توفير بدائل صحية ومستدامة، مما يحد من التأثيرات السلبية على الصحة العامة والبيئة. أما في مكافحة الفقر، فتم تسليط الضوء على فرص التشغيل وتوفير الدعم للفئات الأكثر احتياجًا.
النتائج والدروس	نجحت " وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية " في مشاريعها من خلال تطبيق العلوم السلوكية في عدة مجالات، مثل تحسين التغذية وتعزيز التعليم. على سبيل المثال، قادت جهودها في تنمية الطفولة المبكرة في تنزانيا إلى تقليل نسبة التقزم من 34.7٪ في عام 2014 إلى 31.8٪ في عام 2018. كما استفادت حملة النظافة الوطنية في بنغلاديش، التي تم تصميمها استنادًا إلى العلوم السلوكية، بزيادة تقديرية في عدد الأشخاص الذين انخرطوا في استخدام مراحيض محسنة وتطوعوا شخصيا في استدامة تنظيفها. دراسات أخرى في الشرق الأوسط كشفت عن تأثير العلوم السلوكية في تقليل التحيزات بين المسؤولين الحكوميين وتحسين قراراتهم الاقتصادية. يُظهر ذلك الالتزام بتبني العلوم السلوكية كأداة فعّالة لتحسين البرامج والتدخلات التنموية.

المصدر: Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. 2019. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The UK Foreign And Development Office's (FCDO) Efforts In Behavioral Science, (2019) : 52-58.

يعرض الجدول رقم (11) كيف تسعى وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية من خلال مشاريعها في المناطق الفقيرة حول العالم، إلى مواجهة التحديات التنموية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية بطريقة فعالة ومستدامة، وتتمثل المشكلة في الحاجة إلى تصميم برامج ذات تأثير إيجابي ودائم على سلوكيات الأفراد والجماعات في مجالات مثل التغذية والتعليم والصحة العامة، لذلك تم تبني منهجية تبسيط الخيارات من خلال توفير بدائل صحية وسهلة الوصول في هذه المجالات، ما أدى لنتائج إيجابية ملموسة كتحسن مؤشرات سوء التغذية والنظافة، وتقليل التحيزات بين صناع القرار، وتظهر نجاحات هذه التجربة الطويلة الأمد أهمية توظيف العلوم السلوكية بشكل فعال في البرامج التنموية لضمان استدامتها.

5- التعليق على تجارب وتدخلات مجموعة البنك الدولي ونتائجها

يسعى البنك الدولي إلى تحسين فعالية مشاريعه وتحقيق أهداف مستدامة من خلال استخدام الاقتصاد السلوكي، حيث يتيح استخدام الرؤى السلوكية للبنك فهمًا أعمق للعوامل التي تؤثر على سلوك الفرد والمجتمع، مما ساعد في تصميم تدخلات أكثر تأثيراً.

ورغم التحديات التي تواجه تجربة البنك الدولي في تطبيق الرؤى السلوكية مثل تعقيدات التنفيذ وجمع البيانات في بيئات فقيرة وصعوبة تنفيذ المشاريع في سياقات عنيفة وغير مستقرة، أظهرت النتائج الأولية تحسنًا في تفاعل المستفيدين وزيادة الامتثال للتدابير التنموية، وفي المناطق المعرضة للمخاطر، أظهرت التجارب أنه بفضل تكييف البرامج والسياسات مع التدخلات السلوكية المقترحة، تم تعزيز التأثير المستدام لمشاريع البنك الدولي في هذه المناطق، مما ساهم في تحسين الحياة اليومية للسكان وتعزيز قدراتهم على التكيف والنمو.

تظهر التجارب المعروضة أيضًا أن هناك متسعًا كبيرًا للمقاربات السلوكية في المجالات الاقتصادية المختلفة؛ مثل تحسين تحصيل الضرائب وتشجيع

الادخار، والحد من ظاهر الفقر المدقع، وترشيد الإنفاق أو توجيهه، وحشد التأييد للسياسات التي تطبق المساواة الاجتماعية وغيره، وبسبب هذه النجاعة، تتجه حكومات دول غنية ونامية على حد سواء نحو تبني السياسات السلوكية، وقد أنشأت الكثير من الدول هيئات ومراكز تستهدف تطبيق هذا النوع من السياسات، ولكن ما يزال هناك بعض التردد في التطبيق، وهو ما قد يعزى إلى أن علم الاقتصاد السلوكي لم يستقر بعد على نظريات وتطبيقات واضحة، بل ما تزال بعض موضوعاته تحتاج إلى نقاش معمق حيالها.

في نفس الوقت توصي أدبيات البنك الدولي بتسليط الضوء على أهمية إجراء تجارب وتقديرات دقيقة لتقييم تأثير التدخلات السلوكية، ويُشدد البنك الدولي على أهمية توجيه التجارب العشوائية (RCTs) وطرق أخرى تجريبية لتوفير أدلة قوية حول فعالية استراتيجيات السلوك في سياقات متنوعة، حيث يساعد هذا النهج المستند إلى الأدلة في تمكين صانعي السياسات من تحديد تدخلات يمكن توسيعها وعلى ضرورة أن تكون معقولة من حيث التكلفة وتحقق نتائج إيجابية، كما توصي الأدبيات التابعة للبنك الدولي على التعلم والتكيف المستمر، فنظرًا للطابع الديناميكي للسلوك البشري وتطور الأعراف الاجتماعية، فإن المراقبة والتقييم المستمرين ضروريين، ولهذا يجب على صانعي السياسات أن يظلوا مفتوحين لتحسين التدخلات بناءً على التقييم في الوقت الفعلي والتفاصيل المحدثة من الأبحاث في علم السلوك[35].

رغم هذه المجهودات المبذولة، إلا أن السياسات الاقتصادية السلوكية ليست بديلاً للسياسات الاقتصادية التقليدية المباشرة ؛كالسياسة النقدية والمالية والتجارية التي سبق تجريبها، بل هي تهدف لتحسين الاستجابة للسياسات المتعارف عليها وجعل نتائجها أكثر فعالية من خلال استخدام مبادئ الاقتصاد السلوكي الذي يستمد جزءًا معتبراً من أسسه من علم النفس، ويتيح تحليل السلوك البشري للمسؤولين عن صنع القرار فهم العوامل التي تؤثر على القرارات الفردية، وبالتالي يمكنهم تصميم استراتيجيات تحفز التصرفات الإيجابية وتقلل المعوقات التي قد تحول دون تحقيق أهداف محددة.

أخيرًا، يمكن القول أن تجربة البنك الدولي في استخدام الاقتصاد السلوكي تقدم فرصًا واعدة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الاقتصاد الإسلامي، فمن خلال فهم العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد والمجتمع، يمكن تصميم تدخلات تنموية أكثر فعالية تتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي، مثل العدالة والمشاركة والشراكة، وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الرؤى السلوكية لتحسين تحصيل الضرائب بطريقة عادلة، وتشجيع الادخار والاستثمار، والحد من الفقر المدقع، وترشيد الإنفاق، وحشد التأييد للسياسات التي تُعزز المساواة الاجتماعية، ويُمكن أن تُساهم هذه المقاربات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية، مثل القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التعليم والصحة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتُؤكد أدبيات البنك الدولي على أهمية إجراء تجارب وتقديرات دقيقة لتقييم تأثير التدخلات السلوكية، كما تُؤكد هذه الأدبيات على ضرورة التعلم والتكيف المستمر، وهو ما يتوافق مع مبدأ الاجتهاد في الإسلام الذي يُشجع على البحث العلمي وتطوير الحلول المبتكرة للتحديات الجديدة، لذلك، تقترح هذه النتائج أن استخدام الاقتصاد السلوكي يُعد إطارًا مفيدًا لتصميم وتنفيذ برامج تنموية فعالة في إطار الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثالث: مقترح لتطوير برنامج التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برؤى الاقتصاد السلوكي

تشير الدراسات الاقتصادية الحديثة إلى أن صانعي السياسات يتجهون بشكل متزايد إلى العلوم السلوكية، من خلال وحدات الاقتصاد السلوكي، لمعالجة تحديات السياسات العامة، بما في ذلك تعزيز نسب الشمول المالي، وحشد الدعم لصالح السياسات الاقتصادية، والتوجه نحو الاقتصاد الدائري، وتشجيع التوجه نحو الطاقة النظيفة، وتحفيز التمويل الأخضر، ورفع معدلات الادخار، وتحسين ممارسات القطاع الصحي، وتعزيز حوكمة المؤسسات، حيث يتم استخدام الاقتصاد السلوكي من خلال ما يعرف بوحدات التبصر أو الوحدات السلوكية أو وحدات الوكز، والتي تقوم بتوليد وتطبيق الرؤى السلوكية لإثراء السياسات العامة باتباع أسس الاقتصاد السلوكي ونظرية الوكز.

تبعًا لذلك، يقدم هذا الجزء من البحث مقترحًا لدمج رؤى الاقتصاد السلوكي في جهود البنك الإسلامي للتنمية، وهو بنك تنموي متعدد الأطراف، يهدف إلى تحسين حياة الناس من خلال دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول والمجتمعات الإسلامية حول العالم، يقدم البنية التحتية اللازمة لتمكين الناس من تحقيق حياة أفضل وبلوغ إمكاناتهم الكاملة، كما يؤمن بأن النمو الاقتصادي هو السبيل الأمثل للقضاء على الفقر وتحقيق الازدهار، حيث يضم البنك في عضويته 57 دولة عضو من أربع قارات، ويمتد تأثيره ليشمل حياة واحد من كل خمسة أشخاص في العالم، وهو من أكثر بنوك التنمية متعددة الأطراف نشاطًا على الصعيد العالمي، ويتمتع بتصنيف ائتماني مرموق وأصول تشغيلية تتجاوز 16 مليار دولار[36].

والبنك مؤسسة عالمية بامتياز، مقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله مراكز إقليمية في عدة دول ومكاتب تمثيلية في مناطق مختلفة من العالم، ويركز في أنشطته على بناء الشراكات وتبادل المعارف والابتكارات وتعزيز التمويل الإسلامي والتعاون بين الدول الأعضاء، سعيًا لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالإنسانية[37].

الخلفية النظرية للمقترح

يمكن اعتبار أن أول وحدة للتحفيز/النكز السلوكي تم إنشاؤها في عام 2009 عندما عينت الحكومة الأمريكية كاس سنشتاين Sunstein C لرئاسة مكتب المعلومات والشؤون التنظيمية لتبسيط اللوائح، وفي عام 2010، أنشأت المملكة المتحدة أول وحدة رؤى سلوكية Team

(35) Hertwig, R., and T. Grüne-Yanoff. 2017. "Nudging and Boosting: Steering or Empowering Good Decisions." *Perspectives on Psychological Science 12* (2017) **:** 973-986.

(36) "من نحن"، البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ الدخول 4 جانفي 2024، https://www.isdb.org/ar/من-نحن.

(37) المرجع نفسه.

Insights Behavioral تحت إشراف مكتب مجلس الوزراء، لتحذوا دول أخرى حذوها، بما في ذلك الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، وهولندا وألمانيا، وبعد فترة وجيزة، بدأت دول مثل الهند وإندونيسيا وبيرو وسنغافورة والعديد من البلدان الأخرى في استكشاف تطبيق الرؤى السلوكية على سياساتها وبرامجها، كما أنشأت المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، ومعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحدات سلوكية خاصة.

في سياق الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، تتعرض الدول الأعضاء للبنك الإسلامي، ولا سيما البلدان النامية، إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وصعوبات مالية غير مسبوقة، فإذا تركت هذه المشكلات بلا حل، فإنها توشك أن تغرق الاقتصاد العالمي في ضائقة اقتصادية وركود بعيد الأمد، مما يدفع بملايين الناس الآخرين إلى الفقر، الذي يتعين على البنك الإسلامي للتنمية والأوساط الإنمائية الدولية محاربته، ومن ثم، صار اعتماد طرائق وحلول مبتكرة وغير تقليدية لإجراء إصلاحات دائمة وإحداث تأثيرات فعالة ضرورة في غاية الأهمية.

يتطلب تحقيق نمو وتنمية مستدامين في السياق الحديث تحولا في الخطاب العالمية عن التنمية، بحيث ينتقل من عقلية المدى القصير (الحلول المؤقتة) إلى تصور بعيد الأمد يروم لمعالجة الأسباب الجذرية لتدهور التنمية، ولذلك أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تصور جديد لتناول التنمية، هو تصور التمكين الاقتصادي.

يتمثل هذا التصور الذي أطلقته إدارة التمكين الاقتصادي المستحدثة منذ عهد قريب في فلسفة استثمارية ذات تأثير جديد تهدف إلى تحويل المستفيدين من المساعدات والمعوزين والمنكوبين بالفقر إلى أفراد متمكنين ومنتجين في المجتمع قادرين على الأخذ بزمام مصيرهم الاقتصادي بأنفسهم، وهكذا، يشتد تصور البنك للتمكين الاقتصادي على هندسة وتصميم العمل والجودة في بداية المشاريع والبرامج للمؤسسات المالية، اتساقا مع روح المالية الإسلامية، بأن تحول اهتمامها من الشمول المالي (تقديم الحلول المالية الملائمة للفقراء) إلى الشمول الاقتصادي (بمساعدة الفقراء على الحصول على الفرص لتحسين قدرتهم على الكسب)، وهذا المنهج الذي يرمي إلى التحول من الشمول العالم إلى الشمول الاقتصادي هو ما يسمى "التمكين الاقتصادي" في البنك الإسلامي للتنمية.

ويتمثل التمكين الاقتصادي، الذي يطبقه البنك الإسلامي للتنمية في تقديم مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية الممتثلة للشريعة للأفراد والجماعات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المستبعدة من النظام المالي التقليدي، ابتغاء تحسين ظروفهم بإنشاء قيمة اقتصادية حقيقية في المعاملات التي تجرى مع الجهات الفاعلة في إطار سلسلة القيمة، وكثيراً ما ينظر إلى التمكين الاقتصادي بأنه العنصر الذي يجسد الأهداف الحقيقية للتمويل الإسلامي، لأنه يسهم فيما يلي: (أ) نمو الدخل؛ (ب) إعادة توزيع الدخل: (ج) تعزيز تكافؤ الفرص الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وهي مقاييس إيجابية لتحسين سبل العيش[38].

يقتضي تطبيق سياسات هذا التمكين الاقتصادي اتخاذ نهج شامل يتعامل مع الجوانب المالية وغير المالية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس يصبح استحداث قسم خاص للاقتصاد السلوكي ضمن إدارات التمكين الاقتصادي خطوة استباقية ومهمة تعزز فهم عمليات اتخاذ القرارات والتأثيرات السلوكية في سياق البرامج والمشاريع التنموية.

ولأن البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي يرتكزان على الانفتاح على الميراث الإنساني المشترك، والاستفادة من تقدم المعرفة وتراكمها في مختلف السياقات والمجتمعات، وعلى استخدام العناصر المفيدة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، فإن الانفتاح على مدرسة الاقتصاد السلوكي ضروري وفعّال في هذا السياق، حيث تُقدم هذه المدرسة أدوات ومنهجيات جديدة لفهم السلوك البشري، مما يُمكن من تصميم برامج وسياسات اقتصادية أكثر فعالية، وتُساعد في تعزيز وتفعيل أدوات الاقتصاد الإسلامي، كما يُسهم تكامل منهجيات وأدوات الاقتصاد السلوكي مع المبادئ الإسلامية في إثراء الاقتصاد الإسلامي وتطويره، مما يُمكّنه من متابعة التقدم في المعرفة الحديثة مع الحفاظ على هويته وخصوصيته.

ونعتمد في هذا البحث على الخطوات التي وضعها النجار (2019) ضمن متطلبات إنشاء وحدات الرؤى السلوكية والمتمثلة في[39]:

1. وضع الرؤية والأهداف؛
2. اختيار الهيكل المبدئي؛
3. وضع إطار للحوكمة؛
4- اختيار الأنظمة والأدوات؛
5- وضع السياسات والإجراءات.

وذلك كما يلي:

أولا: رؤية وأهداف المقترح

قبل الشروع في مرحلة التخطيط والعمل، ينبغي أخذ الوقت الكافي لتوضيح السبب وراء إنشاء وحدة التحفيز السلوكي في البنك الإسلامي للتنمية، وتحديد المجالات التي ستركز عليها وأهدافها[40]، حيث يسعى هذا الاقتراح إلى دمج مبادئ علم السلوك في تصميم وتنفيذ المشاريع بهدف تحقيق أقصى قدر من الفاعلية، ويشمل المقترح تشكيل هيكل تنظيمي يجمع بين خبراء اقتصاديين ومتخصصين في علم السلوك، يتم تكليف القسم بتطوير استراتيجيات تفاعلية تعتمد على الفهم العميق للديناميات السلوكية وعوامل اتخاذ القرارات للمستفيدين والمجتمعات المستهدفة، كما يتضمن القسم فرقًا

(38) "التمكين الاقتصادي: نموذج مبتكر طوره البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"، إدارة التمكين الاقتصادي – مجمع الرئيس، البنك الإسلامي للتنمية، (2023).

(39) "الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالميًا"، النجار، أحمد حسن، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (2019)، ص 43 وما يليها.

(40) "الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالميًا"، النجار، أحمد حسن، مرجع سابق.

متخصصة في تحليل السلوكيات والتجارب الاجتماعية والتفاعلات النفسية، والتي يتم على أساسها تصميم استبيانات ودراسات ميدانية لفحص تأثير التدخلات على السلوك، واتخاذ القرارات وتوجيه موظفي التمكين الاقتصادي حول أحدث اتجاهات علم السلوك وكيفية تكاملها في مبادرات التنمية.

سيتيح تصميم هذا القسم على أسس ترسخ فهمًا أعمق لسلوكيات الفرد وتأثيرها على التفاعل مع السياسات الاقتصادية الفرصة لتصميم برامج ومشاريع متخصصة تستهدف تحفيز الاقتصاد المحلي للدول الأعضاء للبنك، وتوفير فرص العمل، وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولتبني نماذج استثمار جديدة ومبتكرة تعكس الروح الإسلامية للتمويل والتنمية، وتعتمد على دراسة التحيزات النفسية للمجتمعات الإسلامية، وبالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المجتمعات المستفيدة.

ثانيا: تأسيس المقترح

تشمل هذه الخطوة كل من؛ اختيار الهيكل المبدئي والذي يعني الأخذ في الحسبان الخيارات الهيكلية التشغيلية المختلفة وتقييم مدى ملاءمتها لثقافة البنك الإسلامي للتنمية، ووضع إطار للحوكمة يضمن تحديد المهام والأدوار بدقة، واختيار الأنظمة والأدوات من إطار لتصميم التدخل السلوكي وبرنامج لتحليل البيانات[41].

1- تصميم هيكل الوحدة

يجب بناء الهيكلية التنظيمية الخاصة بالوحدة بحيث تكون ملاءمة لهيكلية برنامج التمكين الاقتصادي ويتوافق مع ثقافته، في هذه المرحلة يتم تخصيص الميزانية والموارد اللازمة بناءً على أهداف الوحدة ومجالات عملها، كما يجب أن تخضع الهيكلية للتقييم المستمر إذ يمكن التعديل عليها وتطويرها لتحقيق أكبر فائدة منها. تتضمن الوحدة السلوكية عادةً مجموعة من التخصصات الأساسية مثل: مختص بالاقتصاد السلوكي، باحث في الاقتصاد السلوكي، محلل بيانات، مدير مشاريع، مختص بصناعة السياسات. يتم إضافات الاختصاصات الأخرى حسب مجالات عمل الوحدة، يمكن على سبيل المثال إضافة مختص بإدارة الجودة في حال كانت إدارة الجودة من مجالات عمل الوحدة، أو يمكن إضافة مختص موارد بشرية أو غير ذلك.

2- وضع إطار للحوكمة

يتألف إطار الحوكمة عادةً من ثلاث طبقات تتمثل في: 1- الفريق الأساسي الذي يضمن كفاءة العمليات ويتم ذلك من خلال التوصيف الوظيفي والقوائم المرجعية للموارد، 2- المجلس الاستشاري وهو ذو الخبرة الذي يساهم في توجيه الوحدة السلوكية استراتيجيًا من خلال خبرته الأكاديمية والعملية في المجال، 3- لجنة الأخلاقيات وهي التي تقدم التوصيات اللازمة لعمل الوحدة كما أنها تراجع تصاميم التجارب للتأكد من إمكانية الحصول على توصيات عملية منها.

3- اختيار الأدوات والتقنيات

إن عمل الوحدة السلوكية في برنامج التمكين الاقتصادي ينطوي على تطبيق أدوات وتقنيات الاقتصاد السلوكي في مجالات عمله من خلال التنبيه أو الوكز nudge، لذلك فإن من أساسيات التخطيط للوحدة السلوكية هي تحديد الأدوات التي سيتم استخدامها وتدريب الفريق على مفاهيمها وآلية استخدامها حسب الحالات والمجالات اللازمة ضمن البرنامج، وبالطبع يجب تحديد البرامج الخاصة بتحليل البيانات وهي الخطوة المهمة التالية بعد تنفيذ التجارب للحصول على التوصيات وتقييم التصاميم المستخدمة.

4- وضع السياسات والإجراءات

من المهم وجود دليل للسياسات والإجراءات التي سيتم تبنيها في الوحدة السلوكية، إذ يجب أن تتلاءم مع سياسات برنامج التمكين الاقتصادي وتكون من وحي إجراءاته، وبالطبع يجب التأكد من أنها تتوافق مع أهداف الوحدة ولا تتعارض مع أهدافها أو تعرقل عملها.

ثالثًا: العوامل الرئيسة الواجب مراعاتها عند تطوير برنامج التمكين الاقتصادي وإضافة الوحدة السلوكية

- التكامل مع باقي أقسام البرنامج

من الضروري تعزيز التكامل بين الوحدة السلوكية وباقي أقسام برنامج التمكين الاقتصادي، ولتحقيق ذلك، يجب تنظيم اجتماعات دورية بين الوحدة والأقسام الأخرى لمناقشة التقدم والتحديات، كما يمكن تشكيل فرق عمل مشتركة لتطوير مبادرات جديدة أو تحسين البرامج الحالية.

- تقييم الأداء والمراجعة الدورية

يجب تطوير نظام فعال لتقييم أداء الوحدة والبرامج التي تقدمها، ويمكن ذلك من خلال تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية والفرعية، وإجراء مراجعات دورية لتقييم النتائج وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

- تحليل البيانات

يعتبر تحليل البيانات من الآليات الأساسية لتطبيق المقترح في برنامج التمكين الاقتصادي، ويتضمن ذلك جمع البيانات ذات الصلة بالمجال الاقتصادي المستهدف وتحليلها بشكل شامل، ويمكن استخدام تقنيات التحليل الإحصائي والتعلم الآلي للكشف عن الاتجاهات والأنماط والعلاقات في البيانات، مما يساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة وتوجيه الجهود بشكل فعال.

- الاستشارات والمشاركة المجتمعية

تشارك المشاركة المجتمعية والاستشارات الفاعلة المختلفة في عملية تطوير برنامج التمكين الاقتصادي في تحقيق المقترح، إذ ينبغي الاستماع إلى وجهات نظر الفاعلين المعنيين والشركاء المحتملين والخبراء في المجال الاقتصادي المستهدف، كما يمكن تنظيم ورش العمل والاجتماعات وإجراء دراسات الجدوى لجمع الملاحظات والتوصيات التي تساهم في تعزيز المرونة والشمولية والاستدامة.

---

(41) المرجع نفسه.

– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا حاسمًا في تطبيق المقترح وتعزيز التمكين الاقتصادي، ويمكن استخدام الأنظمة الذكية والتطبيقات والمنصات الإلكترونية لتحسين تدفق المعلومات وتبادل البيانات وتمكين الوصول إلى الخدمات المالية والتجارية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا لتنفيذ أدوات الدفع الإلكتروني وإدارة المخزون وتعزيز الاتصال والتواصل بين الفاعلين.

– التشريعات والسياسات

من الضروري أن تكون هناك آليات لتطبيق المقترح مدعومة بالتشريعات والسياسات الداعمة، إذ يجب أن توفر السياسات الاقتصادية والتشريعات الإطار القانوني اللازم لتحقيق المقترح، وقد تشمل هذه السياسات تسهيل الوصول إلى التمويل، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتعزيز المساواة والشمولية.

– رصد وتقييم الأثر

يتعلق تطبيق المقترح في برنامج التمكين الاقتصادي أيضًا برصد وتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للبرنامج، إذ يجب تحليل الأثر المتوقع للبرنامج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويمكن استخدام أدوات تقييم الأثر مثل التحليل التكلفة–الفائدة والتقييم الاقتصادي والتقييم الاجتماعي لقياس النتائج وتقدير الفوائد وتحديد القضايا التي تحتاج إلى تصحيح.

– التمويل المستدام

تلعب آليات التمويل المستدام دورًا حيويًا في تطبيق المقترح لبرنامج التمكين الاقتصادي، ويجب توفير آليات التمويل المبتكرة والمستدامة التي تدعم تنفيذ البرنامج بشكل فعال، ويمكن توطين الموارد المالية عبر التمويل العام والخاص والتعاون الدولي، كما يجب أن تشمل الآليات آليات لتمويل المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار الخاص والأعمال الاجتماعية.

– التوعية والتثقيف

تعد التوعية والتثقيف جزءًا أساسيًا من آليات تطبيق المقترح، إذ يجب توفير حملات توعوية مستهدفة لتعريف الفاعلين والأفراد المستهدفين بأهداف البرنامج وفوائده، ويمكن أن تشمل هذه الحملات ورش العمل والندوات والمواد التثقيفية المخصصة، كما يجب أن تكون الحملات متعددة الوسائط وتستخدم القصص الناجحة والأمثلة الواقعية لإلهام وتحفيز الفاعلين وتعزيز المشاركة الفعالة.

– التكامل والتنسيق مع باقي المؤسسات

يجب أن تتضمن آليات تطبيق المقترح التكامل والتنسيق بين جميع الفاعلين المعنيين بالبرنامج، ويعني ذلك توحيد الجهود والتعاون بين القطاعات المختلفة والمؤسسات والهيئات، كما يمكن إنشاء هياكل تنسيق ومجالس استشارية تجمع بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للتنسيق والتعاون المستمر.

– التوجيه والمتابعة

يجب أن توفر آليات التطبيق توجيهًا ومتابعة فعالة لتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي، إذ يجب تعيين هياكل إدارية مسؤولة عن توجيه ومراقبة تنفيذ البرنامج ومراقبة التقدم المحقق، وهو ما يتطلب تعيين مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس وتقنيات تقييم فعالة.

– التدريب والتحسين المستمر

يتطلب تطبيق المقترح في برنامج التمكين الاقتصادي وجود عملية تدريب وتحسين مستمرة، إذ ينبغي توفير التدريب المناسب للفرق المعنية بالبرنامج لضمان فهمهم الكامل للرؤية والأهداف والآليات المقترحة، كما يمكن توفير ورش العمل والدورات التدريبية والموارد التعليمية لتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ البرنامج بنجاح.

رابعًا: نطاقات المقترح

في هذا الإطار، ومن أجل تحفيز الاقتصاد السلوكي داخل قسم التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نقترح النطاقات الثلاث التالية التي تمثل أدوات فعالة تساهم في تحقيق التحولات الاقتصادية المستدامة ورفع مستوى جودة حياة الفقراء والمحرومين[42].

1- نطاق العاملين

في هذا النطاق، يتم التركيز على توجيه وترشيد تحيزات العاملين نحو النظر إلى قضايا الفقر والفقراء، ويتضمن ذلك استحداث برامج توعية وتدريب تسلط الضوء على أهمية الفهم الشامل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الفقراء، ويشمل هذا تعزيز الوعي بأهمية المشاركة الفعّالة في السوق الاقتصادية وتحفيز العاملين على المساهمة في تقديم حلول مستدامة.

2– نطاق الإجراءات داخل منظومة التمكين الاقتصادي

يتعلق هذا النطاق بتبسيط الإجراءات وهندسة الخيارات داخل المنظومة، حيث يجب تحفيز تيسير الإجراءات وتطوير أساليب فعّالة لضمان سلاسة المشاركة في برامج التمكين الاقتصادي، ويسهم تصميم خيارات سهلة وواضحة في تشجيع المشاركين على اتخاذ الخطوات المناسبة نحو تحقيق أهدافهم الاقتصادية.

3– نطاق المستفيدين

يشمل هذا النطاق تحسين نظرة المستفيدين إلى أنفسهم ورفع سقف تطلعاتهم، ويتضمن ذلك تشجيعهم على المشاركة في برامج التمكين الاقتصادي، وتعزيز امتثالهم للسداد، وتعزيز ثقتهم بقدراتهم الشخصية، مع التركيز أيضًا على تغيير النماذج الفكرية حول دور الفقير في الاقتصاد، حيث يتم تحفيزهم ليروّجوا لأنفسهم كفاعلين اقتصاديين حقيقيين في سلاسل القيمة.

---

(42) تم اقتراح هذه النطاقات من طرف الباحث اعتمادًا على المعطيات الواردة في: "التمكين الاقتصادي: نموذج مبتكر طوره البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره.

ثالثًا: آليات دمج المقترح في ركائز منهجية التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تشمل هذه الخطوة وضع السياسات والإجراءات، ولأنه وبطبيعة الحال يوجد أصلًا داخل البنك الإسلامي للتنمية سياسات وإجراءات مستخدمة من قبل، فإن الأقرب للتطبيق في هذه الحالة هو دمج إجراءات وسياسات وحدة التحفيز السلوكي ضمن دليل السياسات والإجراءات القائمة في البنك، بدل إنشاء سياسات جديدة تتعلق فقط بالتدخلات السلوكية[43].

نوضح في الجدول رقم (12) الآليات المقترحة التي تستخدمها وحدة الاقتصاد السلوكي المقترحة لدمج الرؤى السلوكية في منهجية التمكين الاقتصادي للبنك الإسلامي للتنمية.

جدول رقم (12): آليات دمج رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي في ركائز منهجية التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

م	ركائز منهجية التمكين الاقتصادي في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	آليات دمج رؤى وأدوات الاقتصاد السلوكي
1	عدم اعتبار الفقراء والفئات الهشة عبئا على المجتمع	فهم الديناميكيات الاقتصادية للفئات الهشة وتصميم برامج تمكين تأخذ في اعتبارها قدراتهم واحتياجاتهم.
2	اعتبار أن للفئات المستهدفة قدرات هائلة ينبغي استكشافها وتطويرها	تكامل أدوات الاقتصاد السلوكي في تقييم القدرات والمهارات للفقراء والفئات الهشة، وتوجيه البرامج التدريبية والتنموية نحو تعزيز وتطوير تلك القدرات.
3	اعتبار الفقراء فاعلين اقتصاديين حقيقيين في سلاسل القيمة	تحليل سلوكيات الفقراء في سلاسل القيمة الاقتصادية وتوجيه السياسات والبرامج لتعزيز مشاركتهم الفعّالة والمستدامة في هذه السلاسل.
4	التعويل على ريادة الأعمال وتهيئة فرص العمل	تصميم برامج دعم ريادة الأعمال وتهيئة فرص العمل التي تتناسب مع قدرات وطموح الفقراء والفئات الهشة.
5	التحول من مقاربة المعونة والإغاثة إلى مقاربة الدعم والتنمية	تكامل الأدوات السلوكية في تصميم برامج التنمية الاقتصادية للتحول من تقديم مساعدات مؤقتة إلى توفير دعم مستدام يعزز قدرات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية الذاتية.
6	الحرص على التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية	توظيف الأدوات السلوكية لفهم التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وضمان تحقيق توازن في تصميم البرامج لتحقيق فاعلية أكبر.
7	تمكين الفقراء والفئات الهشة – العمل على تطوير طريقة تفكيرهم حتى يستفيدوا من قدراتهم	لتغيير نماذج التفكير السلبية وتعزيز التفاؤل والثقة بالنفس لدى الفقراء والفئات الهشة، مما يسهم في تحسين قدرتهم على تحقيق التمكين الاقتصادي.

المصدر: من اقتراح الباحث.

تركز الآليات الموضحة في الجدول رقم (12) على كيفية استخدام التحليل السلوكي والاجتماعي لفهم احتياجات وقدرات الفئات الفقيرة والهشة بشكل أفضل، ومن ثم تصميم برامج أكثر ملاءمة لدعمهم اقتصاديًا وتمكينهم، سواء من خلال برامج التدريب وريادة الأعمال أو برامج المساعدات التنموية، كما يقترح الباحث توظيف الأدوات السلوكية لضمان التوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية في تصميم البرامج، بالإضافة إلى تغيير نماذج التفكير السلبية لدى هذه الفئات وتعزيز الثقة بالنفس لديهم، وتتميز الآليات المقترحة في الجدول بالتركيز على فهم سلوكيات الفئات المستهدفة، والتوجه نحو تصميم برامج أكثر فاعلية وتأثيرًا، والتركيز على التمكين الذاتي والتنمية المستدامة، وهي أهداف متسقة مع أهداف البنك الإسلامي للتنمية في مجال الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الاستفادة من المنهجيات السلوكية الحديثة في مجال التنمية.

الخاتمة

تعيش الهيئات والمنظمات الدولية، في عصر تطوّرت فيه استراتيجيات التنمية والتمكين الاقتصادي لمواكبة التحولات المجتمعية والاقتصادية السريعة، وفي هذا السياق، قام البنك الدولي بتحديث نهجه نحو التنمية ليتماشى مع متغيرات العصر، حيث اعتمد نموذجًا يركز على الرؤى السلوكية في بناء برامجه التنموية، وتأتي هذه الخطوة استجابةً للحاجة الملحة لفهم الديناميات السلوكية للفراد والجماعات المستهدفة، وتوظيف هذا الفهم لتحسين جودة البرامج وتعزيز تأثيرها.

نتائج البحث:

من خلال التركيز على نموذج استخدام مجموعة البنك الدولي للرؤى السلوكية توصل البحث إلى النتائج التالية:

---

(43) "الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالميًا"، النجار، أحمد حسن، مرجع سابق، ص 45.

– أحدثت تجربة البنك الدولي تحولاً في النهج التنموي، حيث انتقل الاهتمام نحو الفهم الأعمق لسلوكيات المستفيدين؛

– استفاد البنك الدولي من ميزات تقنية المعلومات والتواصل لجمع بيانات دقيقة حول سلوكيات الفراد والجماعات المستهدفة؛

– هذا النهج لم يكن فقط استجابة لاحتياجات العصر الحالي، بل كان أيضًا استراتيجية لتعزيز فعالية البرامج والتحول نحو نماذج تنموية مستدامة؛

– يعزز استخدام الرؤى السلوكية في برامج التنمية فهم العلاقة بين الظروف الاقتصادية والسلوكيات الفردية؛

– يمكن أن يسهم استخدام الرؤى السلوكية في برامج التنمية في تخصيص الموارد بشكل فعّال وتحسين التأثير الاجتماعي والاقتصادي للبرامج؛

– يفتح التركيز على الرؤى السلوكية أفقًا جديدًا لفهم تحديات الفقر وتحديد الحلول المناسبة والمستدامة.

من جهة أخرى، ركز هذا البحث على وضع مقترح لاستخدام الرؤى السلوكية في إطار عمل البنك الإسلامي للتنمية نحو التمكين الاقتصادي كمنهج جديد لتحقيق التنمية المستدامة، وأظهرت النتائج أهمية اعتماد منظور بعيد المدى يركز على معالجة الأسباب الجذرية للتحديات التنموية بدلاً من الاعتماد حصرياً على الحلول قصيرة المدى، وتوصل البحث في هذا الخصوص إلى النتائج التالية:

– يسمح إدماج العلوم السلوكية في إطار عمل إدارة التمكين الاقتصادي من اتخاذ إجراءات استباقية لتحسين عملية صنع القرارات والآثار السلوكية للبرامج التنموية؛

– يمثل يسمح إدماج العلوم السلوكية في إطار عمل إدارة التمكين الاقتصادي للبنك الإسلامي للتنمية خطوة احترازية وحيوية لتعزيز فهم عمليات صنع القرار والتأثيرات السلوكية في سياق المشاريع التنموية.

– حدد البحث ثلاث مجالات رئيسة للإدماج الفعال تتضمن: معالجة الاحتياجات المالية وغير المالية للفئات الضعيفة اقتصادياً، وتبسيط الإجراءات ضمن نظام التمكين الاقتصادي، وتعزيز تصورات الذات والطموحات لدى المستفيدين؛

– تهدف هذه المجالات إلى تحفيز السلوكيات الاقتصادية، وخلق فرص مستدامة، ومواجهة التصورات السلبية، بما يتماشى مع الأهداف الشاملة للبنك الإسلامي للتنمية؛

– على الرغم من الاعتراف بإمكانية الرؤية المطروحة، من المهم الإقرار ببعض القيود، فالبحث يفترض أن إدماج الرؤى السلوكية ضمن استراتيجيات التمكين الاقتصادي سيحقق نتائج إيجابية، لكن قد تنشأ تحديات في التطبيق العملي مثل ضمان التوافق الثقافي والاعتبارات الأخلاقية؛

– يقر البحث أيضًا أن التدخلات السلوكية قد لا تنطبق بشكل شامل، مما يتطلب مناهج مصممة خصيصاً لمجتمعات متنوعة.

إضافةً إلى ما سبق، من الجدير بالذكر أن منهج البحث والتطوير في الاقتصاد الإسلامي يرتكز على الانفتاح على الإرث الإنساني المشترك، والاستفادة من نمو المعرفة وتراكمها في مختلف البيئات والمجتمعات، وتوظيف المفيد منها وما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة لتحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن، إن وجدها كان أحق بها، لذلك، فإن الانفتاح على مدرسة الاقتصاد السلوكي، والاستفادة من المنجزات التي حققها هذا الحقل المعرفي والتطبيقي الجديد، على نطاق الأدوات ومنهجيات العمل؛ يُعد من قبيل بحث آليات تمكين وتفعيل أدوات الاقتصاد الإسلامي، كما أن استيعاب منهجيات وأدوات الاقتصاد السلوكي وتوظيفها بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية، سيسهم في إثراء الاقتصاد الإسلامي وتطويره، ويمكّنه من مواكبة التطورات المعرفية المعاصرة مع المحافظة على هويته وخصوصيته.

تؤكد الدراسة أيضًا على أهمية دور إدارة التمكين الاقتصادي في التغلب على التحديات التي تواجه الفئات المحرومة اقتصادياً، ومن خلال اعتماد الاقتصاد السلوكي، يمكن للبنك زيادة فاعلية برامجه ومشاريعه، مما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، كما تسلط الدراسة الضوء على الدور الحاسم لفهم الديناميات السلوكية في سياق المبادرات التنموية.

توصيات البحث:

ختاماً، توصي الدراسة بضرورة إدماج شامل للرؤى السلوكية في إدارة التمكين الاقتصادي بالبنك الإسلامي للتنمية، فهذا المنهج لا ينسجم فحسب مع مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، بل ينطوي أيضًا على إمكانية إعادة تعريف رواية التنمية المستدامة، ومع استمرار رحلة البنك نحو التمكين الاقتصادي، تشكل هذه الدراسة حافزًا للنقاشات المستمرة، مشجعة مزيدًا من استكشاف المنهجيات المبتكرة لتعزيز أثر المبادرات التنموية، كما توصي الدراسة كل من الهيئة العامة للأوقاف، والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بالانفتاح على العلوم السلوكية، وتوظيف منجزات حقل الاقتصاد السلوكي، في تحقيق مستهدفات الأوقاف والقطاع غير الربحي في ظل رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب

اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

4.0https://creativecommons.org/licenses/by-nc/

قائمة المراجع

"مقولات الاقتصاد السلوكي وعلاقتها بالاقتصاد التقليدي مع إشارة إلى الاقتصاد الإسلامي"، الأفندي محمد أحمد، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 3، المجلد 25، 2019، 85-110.

"الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالميًا"، النجار، أحمد حسن، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (2019).

"تقرير عن التنمية في العالم 2015: العقل والمجتمع والسلوك، كتيب العرض العام"، البنك الدولي، واشنطن. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

-"توظيف آلية الوكز لرفع الفعالية التنموية لقطاع الاقتصاد الإسلامي في الكويت ورقة عمل بمقترحات برامج ومنتجات"، فياض عبد المنعم حسنين، الفعالية الاقتصادية بعنوان الوكز السلوكي، قطاع التخطيط والتطوير، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مركز الكويت الاقتصادي الإسلامي، (2019).

"سنن ابن ماجة"، ابن ماجة، باب ذكر التوبة، حديث رقم 4251، خرج أحاديثه عماد الطيار وآخرون، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1 (1438هـ-2017م)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وحسّنه الألباني في صحيح الترغيب، رقم (3139).

"صحيح البخاري"، البخاري، برقم (1358)، واللفظ له، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1 (1422هـ)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

"صحيح البخاري"، البخاري، برقم (481)، الراوي أبو موسى الأشعري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1 (1422هـ).

"صحيح مسلم"، رواه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر حديث رقم 1735، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

"فلسفة الاقتصاد السلوكي مقابل الاقتصاد الإسلامي وأثرها على سلوك المستهلك"، Eşref Mahmutoğlu، الاقتصاد المعروف، العدد 1، المجلد 3، (2023)، 45-80.

"التمكين الاقتصادي: نموذج مبتكر طوره البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة "، إدارة التمكين الاقتصادي - مجمع الرئيس، البنك الإسلامي للتنمية.

"من نحن"، البنك الإسلامي للتنمية، تاريخ الدخول 4 جانفي 2024، https://www.isdb.org/ar/من-نحن.

References:

"Al-tamkin Al-iktisadi : namoudaj mobtakar tawaraho Al-bank Al-islami Litanmiya litakhfifi min hidat Al-fakr wa Tahkik Al-tanmiya Al-mostadama", Idarat Al-tamkin Al-iktisadi-Mojamaa Al-rais, Al-bank Al-islami litanmiya. "

"Sahih Al-Boukhari "Al-Boukhari, Birakm (1358), wa Al-lafthou lahou, Tahkik: Mohamed Zhir Ben Nasser Al-Nacer, dar touq Al-nadjat (Mosawara an Al-Soultaniyabi idafar tarqim Mohamed Fouad Abdelbaki), T1 (1422h), min hadith Abi Huraira Radi Allahou And.

"Sounan Ibn Maja"Afif, Zeina, Jorge L. Castaneda, Michelle Dugas, et al. Mind, Behavior, And Development Unit Results Portfolio: Applying Behavioral Science To End Poverty And Enhance Equity, (2016): 08-22.

Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The International Committee Of The Red Cross Efforts In Behavioral Science, (2019) : 74-80

Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The Deutsche Gesellschaft Für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) Gmbh, (2019) : 28-35.

Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around the World: Profiles of 10 Countries (English)." eMBeD brief. Washington, D.C.: World Bank Group. Ministry of the Environment and Water Resources (MEWR), (2019)

Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The European Commission (EC), (2019) : 40-46.

Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. "BEHAVIORAL SCIENCE AROUND THE WORLD: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group, Country Profiles - Peru, (2019) : 104-: 112.

Afif, Zeina; Islan, William Wade; Calvo-Gonzalez, Oscar; Dalton, Abigail Goodnow. 2019. "Behavioral Science Around The World: Profiles Of 10 Countries (English)." Embed Brief. Washington, D.C.: World Bank Group. The UK Foreign And Development Office's (FCDO) Efforts In Behavioral Science, (2019) : 52-58.

Al-iktisad Al-soulouki wa Tatbikatouhou Alamiyan", Annajar, Ahmed Hassan, Maktabat Al-Abikan Linashr wa Tawzie, Al-riadh, T1, (2019).

Brown, Paul M., Linda D. Cameron, Martin Wilkinson, and Denise Taylor. "42 Economic and Behavioral Economic Approaches to Behavior Change." (2020).

Demeritt, Allison, and Karla Hoff. ""Small Miracles"—Behavioral Insights to Improve Development Policy: The World

World Volume II: Profiles of 17 International Organizations (English)." eMBeD report. Washington, D.C.: World Bank Group. Save The Children Group. "International Rescue Committee (IRC)."(2020):126-137.

Munoz Boudet, Ana Maria, Laurenz Scheunemann, Gabriela Farfan, and Jorge Luis Castaneda. "eMBeDding Behavioral Sciences in International Development." In Behavioral Public Policy in a Global Context: Practical Lessons from Outside the Nudge Unit, pp. 295-314. Cham: Springer International Publishing, 2023.

“Man Nahn”, Al-bank Al-islami litanmiya, Tarikh al dokhoul 4 janvi 2024 https://www.isdb.org/ar.من-نحن/

“Mokawilat Al-iktisad Al-soulouki wa Alakatouha Bil Iktisad Al-Taklidi Maa Al-Ishara ila Al-iktisad Al-islami”, Al-Afandi Mohamed Ahmed, Majalat Al-dirassat Al-ijtimaia, Jamiaat Al-ouloum wa Al-Tiknolojya, Al-adad 3, Al-moujalad 25, 2019, 85-110.

Oxford Reference. "Behavioral economics." Accessed January 4, 2024. https://www.economics.ox.ac.uk/behavioural-economics-0

"Sahih Muslim", Rawah Muslim, Kitab Al-jihad wa Al-yusr, Bab tahrim alghadr hadith rakm 1735, min hadith Abd Allah ben Omar radi Allaou Anhouma.

"Takrir an Al-tanmiya fi Al-Alam 2015: Al-Akl wa Al-moujtamaa wa Al-soulouk, Kotayeb Al-gharad Al-aam", Al-bank Al-dowali, Washington, altarkhis: nissab Al-Mashaa Al-ibdai CC BY3.0 IGO.

"Tawdif Aliyat Al-wakz Lirafae Al-faalliya Al-tanmawiya Li Kitaa Al-iktisad Al-islami fi Al-Kuweit warat amal bi-mouktarahat baramij wa mountajat”, Fayad, Abdelmounaem Hasanin, Al-faaliya Al-iktisadiya bi onwan Al-wakz Al-soulouki, kitaa Al-takhtit wa Al-tatwir, wizarat Al-awkaf wa shououn Al-islamiya, marka al-kuweit Al-iktisadi Al-islami, (2019).

Wang, Jennie. "The Origin of Behavioral Economics and its Influence on Marketers and Consumers." Michigan Journal of Economics 14 (2021).

Wiepking, Pamala. "The global study of philanthropic behavior." VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations 32, no. 2 (2021): 194-203.

Witynski, M. "Behavioranl Economics Explained". UChicago News Accessed on January 4, 2024. https://news.uchicago.edu/explainer/what-is-behavioral-economics

World Bank. "Mind, Behavior, and Development." Accessed January 4, 2024. https://www.worldbank.org/en/programs/embed

Zeina Afif, Jorge L. Castaneda, Michelle Dugas, et al. Mind Behavior and Development Unit Results Portfolio Applying Behavioral Science to End Poverty and Enhance Equity. Mind, Behavior, and Development Unit Results Portfolio: Applying Behavioral Science to End Poverty and Enhance Equity. (2016) : 05.

Development Report 2015." In Contemporary Issues in Development Economics, pp. 19-43. London: Palgrave Macmillan UK, (2016).

Demeritt, Allison, and Karla Hoff. "The making of behavioral development economics." History of Political Economy 50, no. S1 (2018): 303-322.

Duke Center for International Development. "Open Enrollment Programs: Behavioral Economics." Accessed January 4, 2024. https://dcid.sanford.duke.edu/exed/openenrollment/behavioral-economics/

eMBeD (The Mind, Behavior, and Development Unit). "Social Multipliers at Work: Improving Children’s Outcomes Through Aspirations and Role Models."(2014).

Falsafat Al-iktisad Al-soulouki mokabil Al-iktisad Al-islami wa Atharouha ala Soulouk al-moustahlik”, Eşref Mahmutoğlu, Al-iktissad Al-Marouf, Al-adad1, Al-moujalad 3, (2023), 45-80.

Hauser, O. P., Linos, E., & Rogers, T. "Innovation with Field Experiments: Studying Organizational Behaviors In Actual Organizations." Research In Organizational Behavior 37: (2017) : 185-202

Hertwig, R., and T. Grüne-Yanoff. 2017. "Nudging and Boosting: Steering or Empowering Good Decisions." Perspectives on Psychological Science 12 (2017) : 973-986

Ibn Maja, Bab dirk Al-tawba, hadith rakam 4251, kharaja ahaditahou Imad Al-Tayar wa Akharoun, Moassasat Al-risala nashiroun, T1 (14358h, 2017m), min hadith Anes Bin Malek radia Allahou Anh, wa hassanahou Al.Albani fi sahih Al-targhib, rakm (3139).

Kremer, Michael, Gautam Rao, and Frank Schilbach. "Behavioral development economics." In Handbook of Behavioral Economics: Applications and Foundations 1, vol. 2, pp. 345-458. North-Holland, 2019.

Laibson, David, and John A. List. "Principles of (behavioral) economics." American Economic Review 105, no. 5 (2015): 385-390.

Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations." eMBeD report. Washington, D.C.: World Bank Group, (2020):190

Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations (English). eMBeD report. Washington, D.C.: World Bank Group. (2020) : 116-118.

Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "Behavioral Science Around the World Volume II: Profiles of 17 International Organizations (English)." eMBeD report. Washington, D.C.: World Bank Group. International Rescue Committee (IRC). (2020): 86-93

Manning, Lauren; Dalton, Abigail Goodnow; Afif, Zeina; Vakos, Renos; Naru, Faisal. "Behavioral Science Around the